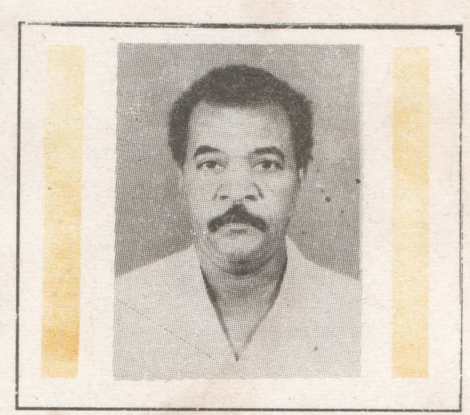
التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان

(١٨٢١ - ١٩٨٩ م)

حزيفة الصديق عمر الإمام



مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية - جامعة ام درمان الأهلية



السيرة الذاتية:

* الاسم: حذيفة الصديق عمر الإمام
* من مواليد أم درمان
* تخرج من جامعة أحمدو بيلو – زاريا – نيجريا، وعمل بها فترة من الزمن ثم عمل بجامعة جوبا، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة.
* من مؤسسي جامعة أمدرمان الأهلية ومؤسس لوحدة الدراسات السودانية ثم مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية 1993، حيث عمل مديرا له حتى يوليو 1996م.
* عمل لفترة من الوقت عميدا للطلاب.
* يعمل الآن كأستاذ مشارك بمركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية.

التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان

1841 – 1989م

يتناول هذا الكتاب الموجه أساسا للأجيال الشابة – وخاصة طلاب الجامعات – التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان والمحاولات المختلفة التي قامت بها الحكومات المتعاقبة وخاصة بعد الاستقلال لمجابهة المشكلة ومحاولة حلها.

تعاقبت على حكم السودان منذ الاستقلال أنظمة سياسية مختلفة وكان لكل الرؤية الخاصة بها كما كانت للأحزاب السودانية أيضاً رؤاها التي قد لا تتفق بالضرورة مع رؤية النظام القائم.

لقد كان من أبرز المبادرات لحل المشكلة مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في عام 1965م بعد ثورة أكتوبر، والتي كانت شرارتها مشكلة الجنوب. ثم أعقب ذلك اتفاقية أديس أبابا التي أعطت السودان فترة من الاستقرار، إلا أن مشكلة الجنوب أطلت برأسها من جديد في 1983م وما زالت الحرب دائرة على الرغم من المناخ الديمقراطي الذي ساد السودان في الفترة من 1985 إلى 1989م.



الطابعون: الحرم للمنتجات الورقية

أمدرمان ـ المنطقة الصناعية ـ ت: 551721

رقم الإيداع: 98/51

صممت الغلاف الخارجي الأستاذة: نعيمة حسين مصطفى

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة أم درمان الأهلية
Omdurman Ahlia University



M. O. B. CENTER
FOR SUDANESE STUDIES

مركز محمد عمر بشير
للدراسات السودانية

أنشئ المركز فى عام ١٩٩٢ تخليداً لذكرى بروفسير محمد عمر بشير مؤسس ورئيس جامعة أم درمان الأهلية.

أهداف المركز :

- دعم وتطور وتنمية البحوث فى مجال الدراسات السودانية المعاصرة فى مختلف الميادين ومساعدة الدارسين والباحثين فى الداخل والخارج.
- تصميم وتطوير مناهج الدراسات السودانية فى جامعة أم درمان الأهلية والجامعات والمعاهد العليا السودانية الأخرى.
- توفير المراجع والوثائق والمعلومات فى كل جوانب الحياة فى السودان وإتاحة الفرصة للدارسين والباحثين للإستفادة منها.
- التوثيق والنشر وتشجيع التأليف والنشر فى شتى مجالات الحياة السودانية حتى تتوفر ذخيرة حية ومتنوعة فى المعلومات عن السودان.
- عقد المؤتمرات والندوات والسمنارات والمحاضرات العامة التى تلحق وتدرس هذه القضايا وتنشر الوعى بها وتستقطب الإهتمام العام والأكاديمى لها.
- إنشاء مكتبة وتزويدها بالمراجع والوثائق يلحق بها مركز وتوثيق المعلومات فى كافة مجالات المعرفة المتعلقة بالسودان وإنشاء وحدة للنشر تمتلك معدات وأجهزة الطباعة وتسعى لإصدار الكتب والكتيبات والدراسات.

عنوان المركز : السودان – أم درمان ص. ب ٧٨٦
جامعة أم درمان الأهلية



Omdurman Ahlia University
P.O. Box 687 OMDURMAN - SUDAN

جامعة أم درمان الأهلية
ص. ب ٧٨٦ أم درمان السودان

سلسلة الدراسات السودانية:

يصدرها مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية. جامعة أم درمان الأهلية

(أ) كتب صدرت:

1. الملامح العامة لتاريخ السودان القديم — أمل عمر أبو زيد
2. السودان في عهد الحكم الثنائي — د. فدوى عبد الرحمن علي طه
3. لمحات من تاريخ السودان في عهد الحكم الوطني 1954–1969م — د.معتصم أحمد الحاج
4. التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان 1821–1969م — حذيفة الصديق عمر الإمام
5. السودان في العهد المسيحي — الأب جيوفاني فانيتتي
6. فترة انتشار الإسلام والسلطنات 641–1821م — د. قيصر موسى الزين

(ب) كتب تحت الطبع:

- دراسات في المجتمع السوداني — هدى مبارك ميرغني
- دراسات في البيئة السودانية — د.سامية بابكر محمد الحسن
- ندوة الدراسات السودانية — تحرير د. مدني محمد أحمد
- ندوة نساء أم درمان — تحرير: د. محاسن حاج الصافي
- ندوة كتابة وتوثيق تاريخ أمدرمان — تحرير: د. مبارك بشير
- محـــاور — مجلة دورية — رئيس التحرير: د. حسن الوديع السنوسي

بســـم الله الرحمن الرحيم

التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان

1821 — 1989م

ـ حذيفة الصديق عمر ـ

مركز/ محمد عمر بشير للدراسات السودانية

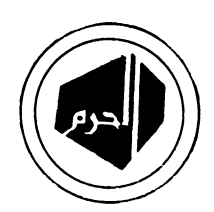
جامعة أمدرمان الأهلية

* التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان

* حذيفة الصديق عمـــر الإمام

* الطبعة الأولى مايو ١٩٩٨م.

* الناشر: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية.



الطـــابعون: الحرم للمنتجات الورقية

أم درمان: المنطقة الصناعية ــ شمال المستشفى الصيني، ت: ٥٥١٧٢١

المكتب: كمال ساتي وشركاه، الخرطوم، شارع الطيار مراد، ت:٧٧١٧٩٣

فاكس: ٥٥٦٩١٥، ص ب: ١٠٥١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحرر:

كانت جامعة أمدرمان الأهلية رائدة في إدخال منهج الدراسات السودانية كمتطلب دراسي يتلقاه كل طلاب الجامعة على اختلاف تخصصاتهم في عامهم الدراسي الأول فيتابعون على مدى ستين ساعة دراسات في تاريخ السودان، وفي قضايا الاقتصاد والاجتماع والبيئة والتراث الشعبي تغطي المعالم البارزة لهذه الأنشطة في السودان، مما يكفل للطالب الجامعي في بداية دراسته أياً كان تخصصه معرفة حميمة بوطنه وقضاياه.

وكان مؤسس الجامعة البروفسير محمد عمر بشير الذي يحمل هذا المركز اسمه، كثير الاهتمام بهذه الدراسات يتابعها ويطور مناهجها ويوسع آفاقها على أمل أن تصبح ذات يوم منهجا متكاملا لدراسة جامعية قائمة بذاتها، بل وكانت دراساته وأبحاثه وكتبه المنشورة كلها وقفا على قضايا السودان في مجال التعليم وعلاقات السودان العربية والإفريقية وقضايا الحرب والسلام. تبلورت فكرة إصدار هذه السلسلة في الدراسات السودانية من توصيات ورشة العمل في الدراسات السودانية التي عقدها المركز في مايو 1993م بالاشتراك مع مؤسسة فورد الأمريكية التي قامت مشكورة بتمويل المشروع منذ بدايته إلى نهايته، وقد عقدت لإتمام هذا العمل عدة سمنارات لوضع منهج الدراسات السودانية أولا ثم تكليف بعض الأساتذة والدارسين في هذا المجال بوضع كتب تناسب الطالب الجامعي في فهم القضايا السودانية المختلفة، وقد رأينا في المركز أن نسميها سلسلة الدراسات السودانية التي ستصدر إن شاء الله تباعا حتى تكون مجموعة متكاملة في المواضيع السودانية التي سبق ذكرها. لا بد لنا في هذه المقدمة أن نتوجه باسم مركز محمد عمر بشير بالشكر والعرفان لمؤسسة فورد ممثلة في شخص السيدة كرستينا ديفيس التي تابعت المشروع منذ بدايته واهتمت به كثيرا وكان للأستاذ عاطف جمال مدير مركز فورد بالخرطوم دور كبير، كحلقة الاتصال بيننا وله منا الشكر والعرفان.

ولا أحسب أنه كان من الممكن إنجاز هذا العمل لولا التعاون الكامل والتفهم العميق لرسالة المركز والعاملين فيه من قبل بروفسير عبد الرحمن أبو زيد مدير الجامعة الأسبق الذي أولى مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية اهتمامه الشخصي فكان خير عون لنا في هذا المجال.

لا يستطيع المرء وقد ظهرت أولى ثمار مركز محمد عمر بشير المكتوبة إلا أن يسجل بالشكر والعرفان للزملاء بمركز محمد عمر بشير تعاونهم الصادق والمثمر منذ بداية هذا المشروع: دكتور معتصم أحمد الحاج، الأستاذة هدى مبارك ميرغني والأستاذة أمل عمر أبو زيد ودكتور سامية بابكر والأستاذ السماني النصري والجهود التي بذلتها الابنة عفاف عثمان سكرتيرة المركز.

وأخيراً تقول القدماء أن ما لا يدرك كله لا يترك جله، وحسبنا أجر المجتهد وما الكمال إلا لله وحده والحمد لله من قبل ومن بعد.

حذيفة الصديق عمر

محرر السلسلة

- المدخل

(1) الموقع، السكان والخصائص الديمغرافية.

(2) الملامح التاريخية.

(3) المحاولات التي بذلت لحل المشكلة حتى أكتوبر ــ 1964م.

(4) تطورات ما بعد أكتوبر 1964م.

(5) الفترة المايوية 1969 ــ 1984م.

(6) تطورات ما بعد انتفاضة إبريل 1985م.

(7) الخاتمة.



مدخل:

احتفل شعب السودان في الأول من يناير عام 1956م بميلاد دولة السودان المستقلة بالحدود الجغرافية التي رسمتها دولتا الحكم الثنائي وطبقاً للاتفاقيات الدولية وكان الأمل أن يكون هنالك سودان واحد متجانس في بلد واسع الأطراف متعدد الأجناس والثقافات، ولكن لم يستطع قادة الحركة الوطنية الذين حققوا الاستقلال ومن جاء بعدهم تحقيق هذا الأمل، وبدلاً عن ذلك دخل السودان في سلسلة من الصراعات و الحروب وعدم الاستقرار السياسي حتى أصبحت وحدته مهددة بالزوال.

والثابت أن السودان لم يعرف في تاريخه الطويل حضارة واحدة شاملة لكل حدوده الحالية ولا خلفية ثقافية واحدة وأن توحدت بعض أجزاءه تحت دويلات أكسبت المناطق التي كانت تحتها نوعاً من التجانس الثقافي مثل مناطق النوبة الشمالية، والممالك التي تعاقبت على دارفور وكردفان. وجاء الإسلام فأعطى معظم الجزء الشمالي للسودان الحالي وحدة ثقافية أساسها الإسلام واللغة العربية.

أما بالنسبة للجزء الجنوبي من البلاد فقد ظل سراً مغلقاً حتى الفتح التركي المصري الذي لفت نظر العالم الخارجي إلى جنوب السودان، وكان ذلك عن طريق الاهتمام باستكشاف مجرى النيل ومنابعه في سنة 1828م حينما أرسل محمد على باشا سليم القيطان في رحلة كان الغرض منها إكتشاف النيل، فكانت الرحلة بداية لمجهودات قام بها الأوروبيون لاكتشاف منابع النيل، كان من بينهم ديفيد ليفنجستون الذي كان لعودته لإنجلترا سنة 1856م من أسفاره في القارة الأفريقية أبعد الأثر في تعريف العالم الخارجي بجنوب السودان وفي إثارة اهتمامهم به وفي رغبتهم في نشر المسيحية والتجارة في ربوعه.

لقد كانت السياسة التي اتبعتها الإدارة الإنجليزية الشريك الأقوى في الحكم الثنائي والتي كانت تنفذ بدقة وتحت إشراف محكم هي السبب الرئيسي في خلق ما عرف فيما بعد بمشكلة الجنوب، وذلك بالإضافة إلى العوامل الأخرى الجغرافية والتاريخية التي ساهمت بدرجات متفاوتة في تطور هذه المشكلة.

ومن أكبر العوامل الجغرافية التي ساعدت في تفاقم المشكلة هو وجود منطقة شاسعة من المستنقعات كانت دائما وما زالت عقبة في سبيل الاتصال الطبيعي بين الشمال والجنوب، هذا بالإضافة إلى اتساع رقعة الأرض وسوء المواصلات بجانب الظروف المناخية والصحية الصعبة التي تضافرت على عزل الجنوب لا عن الشمال فحسب بل عن العالم أجمع حتى وقت قريب.

لقد سخرت الإدارة الإنجليزية كل هذه العوامل وغيرها في ترسيخ أقدامها في الجنوب وفي وضع سياسات خاصة به تهدف إلى فصله في النهاية من الشمال وكانت أبرز هذه السياسات تتمثل في ميدان التعليم والذي تركت حكومة السودان مسئوليته على الجمعيات التبشيرية التي استغلت هذا المجال لنشر مذاهبها الدينية المختلفة وقد أدى هذا أيضا إلى تفرقة أبناء الجنوب أنفسهم.

إن لمشكلة الجنوب جذورا عميقة وتاريخا طويلا شائكا ومعقدا تمخض عن المشاكل الحالية والتي أجمعت كل التيارات السياسية السودانية أن لا حل لها سوى بين أطراف النزاع المختلفة والوصول إلى صيغة سياسية يرتضيها الجميع وإن ذلك لا يتأتى إلا بتوفير الثقة بين الأطراف المختلفة والفهم الكامل لثقافات بعضها البعض ليس فقط من الناحية الرسمية وإنما نشرها أيضا إلى أدنى المستويات الشعبية.

يهدف هذا الكتيب إلى تقديم عرض تاريخي مبسط لتطورات هذه المشكلة منذ الفتح التركي والمحاولات التي بذلت لحلها من قبل الأطراف المختلفة خاصة في السنوات التي أعقبت الاستقلال حتى عام 1989م كما هو واضح فقد تمت الاستعانة بما كتبه المتخصصون في هذا المجال وخاصة بما كتبه بروفسير محمد عمر بشير وغيره، والكتيب موجه أساسا لطلاب الجامعات وهو بهذا لا يغني عن الرجوع إلى المصادر الأولية لمن شاء أن يتعمق في جذور المشكلة.

(1) الموقع، السكان والخصائص الديموغرافية

الموقع:

يقع الجزء الجنوبي من السودان في المنطقة المدارية بين خطي طول 24,3ـــ35، شرقا وخطي عرض 4ـــ12 شمالا ويغطي إقليم جنوب السودان مساحة من الأرض تبلغ 650 ألف كيلومتر مربع.

تتميز المنطقة بغزارة الأمطار التي تتراوح نسبتها بين 400 ملمتر في الشمال و 1600 ملمتر في جنوب الإقليم وفي بعض القمم الجبلية مثل قمة الأماتونج التي تصل نسبة الأمطار فيها إلى 3200 ملمتر وتهطل هذه الأمطار فيما بين فبراير ونوفمبر من كل عام وتصل قمتها في أغسطس.

تختلف درجة كثافة النباتات الطبيعية في الإقليم باختلاف المناطق التي تتواجد فيها ففي الشمال نجد نباتات السافنا وفي الجنوب نجد النباتات التي تنمو في المستنقعات المعروفة باسم السدود (1) وأما الغابات الكثيفة فتتواجد في المنطقة الاستوائية.

هذه العوامل الجغرافية جعلت الحياة صعبة في هذا الإقليم كما أن منطقة السدود فصلت الجزء الجنوبي من السودان عن شماله فصلا يكاد يكون تاما إذ أنها فرضت على السكان طرق معيشة معينة تختلف اختلافا كبيرا عن ما هو في الشمال، ولا تختلف الحياة المعيشية بين الشمال والجنوب فحسب بل أنها تختلف داخل الجنوب نفسه من مكان إلى آخر من ما أدى إلى اختلاف طرق المعيشة بين السكان فمنهم من يعمل بالزراعة ومنهم من يعمل بالرعي، أما صيد الأسماك والحيوانات البرية وجمع الثمار فتعتبر من الأعمال السائدة في جميع أنحاء المنطقة.

السكان والخصائص الديمغرافية:

يصل عدد سكان السودان وفق تقديرات عام 1985م إلى حوالي 22 مليون نسمة وهذا العدد من السكان بالمقارنة مع اتساع الأرض السودانية جعلها من الدول غير

المكتظة فالكثافة المتوسطة للسكان هي 12 نسمة للكيلو متر المربع وهي كثافة ضئيلة للغاية حتى بالنسبة للمتوسطات العالمية. وتلعب الظروف الطبيعية بالإضافة إلى العوامل القبلية دوراً هاماً في توزيع السكان.

ينقسم السودانيون إلى أكثر من 520 قبيلة تختلف أصولها العرقية من العروبة إلى الزنوجة وتختلف تبعاً لذلك لغاتها ولهجاتها – ويعتبر الإسلام الدين الغالب في السودان إذ يتجاوز أتباعه ثلاثة أرباع السكان وإلى جانب المسيحيين هنالك نسبة لا يستهان بها من أتباع الأديان التقليدية الخاصة بالجنوب وبعض مناطق جنوب كردفان بالإضافة إلى أقلية مسيحية في نفس المناطق المذكورة.

بين السلالات السكانية نجد بعض القبائل مثل الزاندي والأشولي واللاتوكا والأنواك تتخطى الحدود وتمتد إلى الأقطار المجاورة كزائير ويوغندا وكينيا، كما تتخطى بعض الأطراف الشمالية من بحر الغزال وأعالي النيل ويمتد سكانها إلى الشمال.

يختلف جنوب السودان بصورة رئيسية عن الشمال في أنه لا تسود بين قاطنيه حضارة متجانسة وقد قام علماء الأجناس بتصنيف سكانه تبعاً للغة والتكوين الجسدي والأصل التاريخي إلى ثلاثة مجموعات رئيسية.

(1) النيليون:

ويتألفون من الدينكا والنوير والشلك واللانجو والأنواك والباري والأشولي والبلاندا ويعيشون في الأغلب في منطقتي بحر الغزال وأعالي النيل (2)، وتضم الواحدة منها عدة قبائل وهم يعتمدون على الزراعة وتربية الماشية تبعاً للبيئة الجغرافية، ويعتقد أن الدينكا أكبر هذه المجموعات النيلية.

(2) النيليون الحاميون:

ويتألفون من المورلي والديدينقا والبويا والمنداري والتوركانا والباري والتبوسا واللاتوكا ويقيم معظمهم في المنطقة الاستوائية وتعيش أقساماً منهم في يوغندا وكينيا.

(3) القبائل السودانية:

وتتألف من القبائل العديدة الصغيرة الحجم والتي تسكن المناطق الغربية من جنوب السودان وأهم قبائل هذه المجموعة هي الزاندي والموري والمادي والبنقو وكريش.

وهنالك قبائل أخرى مثل بالي ومنداري واناجورا وفاجورا وفاجولو ولولوبو وهي خليط من المجموعات النيلية والحامية والسودانية وليس بينها قبيلة فيها من القوة ما يجعلها نواة تتجمع حولها القبائل الأخرى وما يمكنها من السيطرة عليها أو احتوائها.

أدت الفوارق في السلالة بين القبائل المختلفة إلى استخدام لغات مختلفة ووجود فوارق في المؤسسات السياسية والدينية وإذا كانت بعض اللغات المنطوقة متقاربة فيما بينها فهناك غيرها منعزلة، والمجموعات اللغوية الرئيسية هي اللغات النيلية واللهجات المتفرعة منها ومن بينها لهجات الدينكا والنوير والشلك، ومجموعة اللغات البارية واللهجات المرتبطة بها مثل الباري واللاتوكا، ومجموعة اللغات الديدنيدية وتشمل ديدنقا وتبوسا، ومجموعة اللغات المادية وتشمل مادي وموري ويمثل تعدد اللغات هذا عائقا في طريق التجانس في الإقليم إذ لم تستطع لغة من بينها أن تصبح اللغة السائدة بين القبائل كلها فلذا وجدت اللغة العربية الدارجة طريقها بين مختلف هذه القبائل كلغة تخاطب مشتركة.

تختلف التنظيمات السياسية في الجنوب من قبيلة إلى أخرى كالرث مثلا عند الشلك وصانع الأمطار عند الدينكا والباري فالمجتمع في الجنوب قبلي يتميز بالعوامل التالية:

1- الولاء لزعامة القبيلة.

2- تعدد اللغات.

3- هيمنة الأديان المحلية وقيمها الاجتماعية.

والقبائل الرئيسية في الجنوب كما يلي:

(1) قبيلة الدينكا:

تمتد من خط عرض 6 إلى 12 شمالاً ولكن امتدادها هـذا غـير متواصـل إذ تتوسطها مجموعة نيلية أخرى هي مجموعة النوير والدينكا يبدأون من بلـدة اسـمها شومبي جنوب بور وينتشرون شرق بحر الجبل وغربه حتى نقطـة البدايـة لبحـر الزراف ومن أشهر قبائلهم في الشرق (البور) وأهم مراكز تجمعهم بور ومن أشهرها في الغرب الأقا ومركز تجمعهم رومبيك وتعرف هاتان المجموعتان باسـم مجموعـة بحر الجبل وللدينكا مجموعة ثانية هي دينكا بحر الغزال ويسكنون الشمال الشرقي من واو ومثلهم الملوال إلى أقصى الشمال بالقرب من بحر العرب.

ودينكا النيل الأبيض يكثر انتشارها نحو الشمال فامتدادهم من الشـرق إلـى الغرب يتراوح بين 30 إلى 40 كلم بينما يمتد من الجنوب إلى الشمال بنحو 2000 كلـم وتقدر قبائل الدينكا بحوالي 15 قبيلة أو عشيرة وتكاد تستقل كل قبيلة بذاتـها اسـتقلالاً كاملاً ولعل العوامل المساعدة على ذلك توزيعهم الجغرافي بين مناطق متباعدة ولكنهم ثقافياً متقاربون وعلى الرغم من أن لهجاتهم متعددة إلا أن الأساس اللغوي واحد.

(2) قبيلة النوير:

يتوسط النوير قبائل الدينكا ويسكنون منطقة المستنقعات الممتدة على جـانبي بحر الجبل والزراف الأدنى وجنوب التقائهما بالسوباط وبحر الغزال.

تمتاز هذه المنطقة بالإنبساط والتربة الطينيـة الشديـدة التماسـك وبانتشـار الحشائش الطويلة في موسم الأمطار والأعشاب اليابسة في موسم الجفـاف. والنويـر كباقي النيليين يهتمون بالماشية ولكن الزراعة تمثل جانباً هاماً مـن حياتـهم بسـبب ظروف بيئتهم التي لا تسمح بوجود المراعي في فصل الجفاف ومساكن النوير تقـام عادة في المناطق التي تطولها المياه في موسم الأمطار وفي موسم الجفـاف ينتقلـون بمواشيهم إلى معسكرات على جانب النهيرات الصغيرة التي لا تجف عـادة أو علـى أطراف المستنقعات الدائمة ومع بداية سقوط الأمطار في إبريل ومـايو تبـدأ حركـة

العودة إلى القرى التي لا تطولها المياه لإعداد الأرض المجاورة لها للزراعة وهكذا يقضي النوير عامهم مناصفة بين قراهم ومعسكراتهم.

يعيش النوير على ألبان مواشيهم ومستخرجاتها وينقسم النوير إلى نحو 20 عشيرة ومن بين نظمهم وجود زعامة مسئولة عن صلاحية الأرض والمحاصيل وصناعة المطر.

(3) قبيلة الشلك:

يمثل الشلك وحدة مندمجة في بعضها البعض لا تختلف عن شقيقتها الدينكا والنوير في وجه الحياة وهي تعتمد أيضا إعتمادا كليا على الزراعة والرعي. يتركز الشلك في منطقة فاشودة وكدوك وتونجا وكاكا. والأصل في الشلك أنهم رعاة قدموا من أواسط بحر الغزال إلى مواطنهم الحالية، وعندما فقدوا جانبا من ماشيتهم اضطروا للاعتماد على الزراعة إلا أن حبهم وتقديرهم للماشية ما زال كبيرا. والشلك أكثر القبائل تنظيما من الناحية السياسية فلديهم قيادة واحدة وزعيمهم يلقب بالرث وتظهر هذه الوحدة السياسية في أوقات الأزمات، ويعتقد بعض المؤرخين أن عمارة دونقس مؤسس مملكة الفونج ينتمي إلى مجموعة من الشلك.

(4) قبيلة الزاندي:

تعتبر قبيلة الزاندي من القبائل الكبرى في جنوب السودان وهي متواجدة في بعض الدول الأفريقية المجاورة كأفريقيا الوسطى وزائير وجميعهم يتكلمون لغة واحدة، وللقبيلة عاداتها وتقاليدها التي لا يشاركها فيها أحد. يعود أصل كلمة زاندي إلى كلمة (أنزا) التي تعني منتشر ثم حرفت إلى زاندي أي القبيلة المنتشرة.

بدأت قصة الزاندي في السودان في أواخر القرن السادس عشر حيث أغار الملك يامبيو أحد ملوك الزاندي على القبائل الصغيرة التي كانت تسكن المنطقة وحاربها وانتصر عليها واستوطن المناطق المجاورة للحدود مع أفريقيا الوسطى وزائير حتى منطقة ياي المجاورة للحدود اليوغندية وأنشأ مملكة (يامبيو) التي سميت

باسمه وتعتبر مملكة الزاندي الضلع الثالث الجنوبي الموازي لمملكة الفونج في الشمال وسلطنة الفور في الشرق كوحدة سياسية قائمة بذاتها قبل قدوم الحكم التركي المصري.

(5) قبيلة الباريا:

الباريا من القبائل الكبيرة في إقليم الإستوائية ولكن الأصول القديمة لها جاءت من شرق إفريقيا وكانوا يقطنون المنطقة الواقعة حول بحيرة فكتوريا وبدأ وصولهم إلى السودان في القرن العاشر الميلادي وتضم القبيلة سبع قبائل فرعية وتتخذ كل قبيلة لها مركزاً، أما المركز الرئيسي للقبيلة فهو جوبا.

(6) قبيلة التبوسا:

تتواجد قبيلة التبوسا في المناطق الواقعة بأقصى شرق الإقليم الإستوائي ومركزها كبويتا وتمتد إلى الحدود مع كينيا وتتميز المنطقة التي يعيشون فيها بوجود جبال صغيرة مثل جبل كبويتا وهو جبل غني بالثروات المعدنية.

يعتقد أن قبيلة التبوسا وفدت من شرق إفريقيا قبل خمسمائة عام ويتكلم أهلها لغة خاصة بهم تشاركهم فيها قبائل أخرى في يوغندا وكينيا.

(7) قبيلة الداديفا:

تسكن هذه القبيلة في منطقة شكدم منذ أكثر من ألف عام وقد جاءت من منطقة (كروما) — جنوب غرب اثيوبيا وللقبيلة لغتها التي صارت تكتب وتقرأ بحروف لاتينية. على الرغم من دخول المبشرين المسيحيين منذ أوائل القرن للمنطقة إلا أن الغالبية من أفراد القبيلة ظلت على دينها القديم الذي يسمى (لوريبو) وهو اسم الإله عند القبيلة وهم يؤمنون بوجود قوة عظمى تسيطر على حياتهم وأرزاقهم وتنزل الغيث وتمنعه وهناك وسطاء يتصلون بالإله (لوريبو) لحل مشاكلهم وإنزال المطر.

(8) قبيلة المادي:

تتفرع هذه القبيلة إلى بطون تعيش في مناطق متعددة أهمها نمولي ولوا اللتان تقعان على الحدود السودانية الأوغندية، وتجاور قبيلة الأشولي والكوكوا وتتداخل القبيلة

مع قبائل صغيرة أخرى في المنطقة مثل قبائل مورو وأبوكايا وكاليك حيث يتحدث جميعهم المادي.

(9) قبيلة الأشولي:

تقطن قبيلة الأشولي في المنطقة الواقعة بين نمولي ويوغندا وترجع تسمية الأشولي إلى مؤسسها الأول (شول) وكان ذلك منذ ثمانمائة عام تقريبا ويقال أنه من الشلك كما أن هناك فروع من الدينكا تختلط بالأشولي وتنتشر هذه القبيلة في يوغندا وكينيا عند الحدود مع السودان. ويتحدث أبناء القبيلة لغة الأشوليين وهي لغة مشتركة مع لغة قبيلة الشلك وقبيلة نوكورو المجاورة لها، وللأشولي فرعان في يوغندا يسمى الأول (أنجانجو)، والآخر في غرب يوغندا يسمى (اللوي) وفرع في كينيا يسمى (لوي) في منطقة ماداما.

(10) قبيلة اللاتوكا:

تعتبر قبيلة اللاتوكا من القبائل الصغيرة في الإقليم الاستوائي حيث يتراوح عدد أفرادها من أربعين إلى خمسين ألف ويعيشون في مساحة جغرافية صغيرة قرب مدينة توريت. وهذه القبيلة عبارة عن مجتمع صغير متجانس يحرص أفراده على التعاون فيما بينهم وهي من القبائل النيلية التي دخلت الأراضي السودانية في شرق إفريقيا. وتتميز قبيلة اللاتوكا بعادات تختلف عن عادات وتقاليد القبائل المجاورة لها ولا يزال النظام الملكي والقبلي قائما فيها.

(2) الملامح التاريخية

تعتبر الدراسات التاريخية والبحوث الأثرية في الجزء الجنوبي للسودان حديثة العهد إذا ما قورنت بمثيلتها في الشمال وذلك نسبة للظروف الطبيعية القاسية التي ذكرناها من قبل. يعتبر كثير من المؤرخين الغزو التركي المصري للسودان عام 1821 بداية للمعرفة التاريخية لجنوب السودان ذلك لأنه وحد بين شطري البلاد وأدى إلى التعرف على الجنوب وأتاح الفرصة للمستكشفين والباحثين عن المعرفة من أوروبيين وغيرهم للكتابة عن هذه المنطقة بصورة أحسن من ذي قبل.

يدل تاريخ القبائل الجنوبية على أنه كان تاريخا حافلا فقد عرفت القبائل الزنجية المحاذية لضفاف النيل الاستقرار منذ عهود قديمة تصل إلى العصر الحجري الحديث وقد وصل امتداد تلك القبائل التي تعيش على الضفاف إلى الخرطوم وتعداها إلى الشلال الخامس.

وتدلنا الآثار على أن هناك تأثرا واضحا بحضارات الشمال ذات الأصول الفرعونية فبالمقارنة بين حضارات مملكة كوش الشمالية التي امتدت حتى منطقة السدود بأعالي النيل حيث نجد هناك تشابها واضحا في التنظيمات والطقوس الدينية والتماثيل ــ التي تحمل السمات الفرعونية(4).

أدى قيام مملكة الفونج في القرن الخامس عشر الميلادي إلى إلقاء بعض الضوء على الجنوب خاصة وأن هناك رأيا يقول بإرجاع أصل الفونج إلى الشلك والذي مهما كانت درجة صحته يدل دلالة قاطعة على وجود علاقة ما بين هذه المجموعة المسماة بالفونج وبعض المجموعات الجنوبية علماً بأن الشلك يتميزون بتنظيمهم السياسي الفعال وتوحدهم تحت سلطة واحدة بعكس المجموعات النيلية الكبرى الأخرى كالدينكا والنوير(5).

لا شك أن المنطقة التي صارت تعرف فيما بعد باسم السودان بدأت تشهد استقراراً نسبياً بعد الغزو التركي المصري حيث صارت المنطقة كلها تحت إدارة حكومية واحدة بسطت نفوذها على جميع أنحاء البلاد حتى بحيرة فكتوريا

ومن هذا العهد بدأ الانفتاح على الجنوب وأضحى قبلة المكتشفين والرَحّالة والتجار وغيرهم من المغامرين وتزامن الاهتمام بالجنوب بالبحث عن منابع النيل والذي جذب إليه منذ أمد بعيد انتباه وأنظار كثير من الرحالة والمكتشفين. اهتمت الحكومة المصرية بالبحث عن منابع النيل والتي كانت مجهولة حتى ذلك الحين ففي عام 1838 أرسل محمد على باشا حملة بقيادة سليم قبودان للتوغل في النيل الأبيض بغية اكتشاف منبعه واتبعها بحملة ثانية وصلت إلى بور عام 1840 وتلتها حملة ثالثة بلغت الرجاف(6).

في الفترة ما بين 1851–1862 استطاع العديد من الرحالة والمكتشفين بمساعدة بعض الهيئات الدولية الوصول والتوغل في جنوب السودان لاكتشاف تلك البقعة المجهولة من العالم(7).

بعد أن تم اكتشاف الجنوب ومعرفة أجزاءه بدأت هجرة التجار من الشمال إلى الجنوب، وكانت التجارة آنذاك على المقايضة، وقد صاحب هذه الهجرة تنامي تجارة الرقيق والتي كانت تمارسها كثير من القبائل في المنطقة وخارجها لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية، خاصة وأن واحداً من أهداف محمد علي لغزو السودان كان استجلاب الرقيق لتكوين جيش يدين له بالولاء(8). على الرغم من أن أبناء الشمال لم يكونوا هم التجار الوحيدون في تلك التجارة أو أنهم المسئولون الوحيدون عما صاحبها من عنف، إلا أن أسطورة اشتغال أبناء شمال السودان بالرق استغل من الإدارة البريطانية فيما بعد لتحقيق أغراض أخرى واتخاذها وسيلة لنشر الحقد والبغض بين أهل المنطقتين.

أصدر الخديوي إسماعيل في عام 1860 أمراً بإلغاء تجارة الرقيق إلا أنها لم تختفي فقام الخديوي بتنصيب غردون باشا حاكماً للمديرية الاستوائية لمنع تجارة

الرقيق وتنظيم التجارة وقد نجح في ذلك إلى حد بعيد وذلك عن طريق احتكار الحكومة لتجارة العاج، السلعة الرئيسية التي يسعى إليها التجار وزاد على ذلك بمنع استيراد الأسلحة(9). من أهم نتائج الحكم التركي/المصري تعميق الديانات السماوية في نفوس أبناء المنطقة فاعتنقت بعض قبائل الجنوب الدين الإسلامي مثل قبائل (فيروج) وشهدت بعض المناطق في بحر الغزال هجرة جماعات من بلاد السودان الغربي (الفلاتة) الذين كان لهم دورا بارزا في نشر الإسلام(10). على العموم يبدو أن النيليين عموما رفضوا اعتناق الإسلام ظنا منهم أن هناك صلة بين الإسلام والحكام الجدد وتجارة الرقيق.

أدت سياسة الضغط والإخضاع التي كانت تمارسها السلطة التركية/المصرية إلى تفكك وحدة القبائل في المنطقة وكراهيتها وعداءها لتلك السياسة، كما أدت في نفس الوقت إلى انضمام بعض تلك القبائل إلى دعوة المهدي كقبائل الدمبو وبعض مجموعات الشلك والتوقيد(11)، ومعظم هذه القبائل كانت تعيش في شمال بحر العرب وقد أبدت تلك القبائل حماسا شديدا عندما تلقوا رسالة المهدي والتي يدعوهم فيها للاشتراك في الثورة(12).

أما القبائل النيلية الكبرى كالدينكا والشلك والنوير فقد كانت مشاركتهم في الثورة مشاركة سخط على الإدارة الأجنبية ولم تكن مشاركة صلات وروابط وقد أدت هذه المشاركة إلى أن تصبح ثورة المهدي ثورة شعبية واستطاعت جيوش المهدية أن تغزو مديرية بحر الغزال في عامي 1884–1888 وعلى الرغم من سهولة غزو تلك المناطق إلا أن جيوش المهدية بقيادة الأمير عربي دفع الله واجهت مقاومة لدى غزوها للمديرية الاستوائية من فلول الجيش المصري وبعض قبائل المديرية(13).

لم تكن محاولة الخليفة عبد الله لغزو المنطقة الجنوبية تهدف إلى التوسع في تجارة الرقيق أو نشر الإسلام في تلك الربوع بل كانت محاولة للقضاء على الإدارة المصرية وزيادة عدد الجهادية، وقد حارب الخليفة تجارة الرقيق وحرمها تحريما كاملا وجعلها حكرا على السلطة حيث ضم معظم الأرقاء إلى الجهادية.

بعد انحسار نفوذ المهدية عاد الجنوب إلى ما كان عليه من قبل من الفوضى والاضطراب وأضحى مصير الجنوب بيد القوى الأوروبية التي قسمت مناطق نفوذها في مؤتمر برلين عام 1885.

بدأ التحول الكبير في تاريخ جنوب السودان مع بداية الحكم الثنائي إذ مهد الطريق للتجارة الأوروبية والمسيحية لدخول السودان مرة أخرى وأضحى الجنوب يعيش في خضم السياسة العالمية(15).

لم يستطع الضباط البريطانيون الذين تولوا المناصب الإدارية العليا في الجنوب أن يكسبوا ثقة السكان الحاليين إلا تدريجيا عن طريق الهدايا والاستعراض السلمي للقوة أحيانا وعن طريق التهديد وإثارة الفتن والأحقاد بين القبائل أحيانا أخرى ذلك لأن إخضاع القبائل لم يكن ميسورا نسبة لتأثرها بالحكم التركي/المصري وحكم المهدية ولذلك فقد كانت الإدارة الإنجليزية ترسل الحملات العسكرية بين الفينة والأخرى إما لإخماد ثورة قبلية متمردة أو وضع حد للحروب التي كانت تنشب بين القبائل بعضها البعض ومن أهم القبائل التي كانت تكثر بها الحروب قبيلة الزاندي التي كانت من أصعب القبائل مراسا(16).

أدت تلك الحروب والقلاقل مع ضعف الإمكانات البشرية والاقتصادية إلى تدهور وضعف التقدم الاقتصادي والاجتماعي في تلك المنطقة في حين أن الجزء الشمالي من المنطقة كان سابقا للفتح الإنجليزي/المصري وكان يسير في طريق النماء والتطور لولا أن الثورة المهدية أوقفت مسيرته لعوامل عديدة. أدى هذا التباين الشاسع في المستوى الاقتصادي في كل من المنطقتين إلى اتساع الهوة بينهما.

يعتقد كثير من الباحثين أن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تخلف الجزء الجنوبي عن الجزء الشمالي من السودان هي:ـ

(أ) صعوبة التنقل بين أرجاء الجنوب المختلفة وذلك لوعورة التضاريس ووجود المستنقعات والسدود.

(ب) تعدد اللهجات التي وصلت إلى أكثر من ثمانين لهجة مما أدى إلى صعوبة التفاهم بين القبائل المختلفة وبالتالي صعوبة نشر التعليم.

(ج) سوء الطقس والمناخ وتسببه في انتشار الحشرات الضارة والأمراض المختلفة.

(د) الحياة الرعوية وعدم استقرار السكان الذي يؤدي إلى صعوبة نشر التعليم.

ساعدت الإدارة الاستعمارية على ترسيخ وتوطيد ذلك التخلف الاقتصادي والسياسي وذلك بإتباعها سياسات ترمي إلى فصل جنوب السودان عن شماله ولم تكن العوائق المادية هي العامل الوحيد في عرقلة التطور في الجنوب بل ساعدت الإدارة البريطانية وفلسفة الحكم المحلي التي اتبعت والتي كانت تهدف إلى إبعاد المجتمعات البدائية من أي مؤثرات خارجية وهكذا ظلت هذه المجتمعات منغلقة على نفسها ويمكن تحديد السياسة التي وضعتها الإدارة البريطانية في العشرينات والثلاثينيات من هذا القرن في النقاط الآتية:ـ

(1) إنشاء وحدات قبلية في الجنوب تعتمد على تنظيم يستند على العرف والتقاليد والتراث الفكري والقبلي.

(2) التخلص من الإداريين والموظفين والمهنيين الشماليين تدريجيا على أن يحل أبناء الجنوب محلهم.

(3) استخدام اللغة الإنجليزية للتفاهم حينما يتعذر استخدام اللهجات المحلية.

(4) حظر التنقل بين الشمال والجنوب إلا عن طريق كرت مرور فيما صار يعرف بقانون المناطق المقفولة الذي باعد كثيرا بين الشماليين والجنوبيين(17).

(3) المحاولات التي بذلت لحل المشكلة

ما قبل مؤتمر جوبا:

تقدم مؤتمر الخريجين في عام 1944م بمذكرة تضمنت المطالبة بإلغاء قانون المناطق المقفولة ورفع القيود عن حرية التجارة والتنقل بين الشمال والجنوب وإلغاء الإعانات الممنوحة للجمعيات التبشيرية وتوحد البرامج التعليمية في الشمال والجنوب(18).

عبرت هذه المطالب عن مخاوف الشماليين ورغبتهم في تحقيق أوثق الصلات مع أبناء الجنوب وازدادت تلك المخاوف بعد أن أعلن عن تكوين المجلس الاستشاري لشمال السودان عام 1944م(19) الذي اقتصرت عضويته على أعضاء من الشمال مما دعا مؤتمر الخريجين إلى مقاطعته لأنه أولاً مجرد مجلس استشاري وثانياً لأن أعضاؤه معينون وثالثاً لأنه لا يوجد به ممثلون عن الجنوب وقد عجز نيوبولد السكرتير الإداري حينذاك عن الرد على هذه التساؤلات التي أوردها المؤتمر على الرغم من أنه أوضح بأن عدم تمثيل الجنوب يرجع إلى عدم وجود أشخاص مؤهلين لعضوية مثل هذا المجلس(20).

أدت هذه المخاوف والشكوك إلى أن يقوم السير دوجلاس نيوبولد إلى تبني سياسة جديدة نحو الجنوب ترمي إلى تقسيمه بين شمال السودان وشرق إفريقيا(21). ولكن تلك السياسة لم تعمر طويلاً بعد وفاة رائدها نيوبولد ولم يكن من الممكن أن تظل سياسة الفصل بين الشمال والجنوب قائمة بعد أن تغيرت الأوضاع وتيسرت سبل المواصلات ولذلك فقد تنبهت الإدارة البريطانية إلى هذه الحقيقة واضطرت إلى اتخاذ سياسة جديدة تعيد النظر في مشكلة الجنوب. تتمثل هذه السياسة في الواقع على أن سكان الجنوب ليسو عرباً وإنما هم أفارقة زنوج ولكنهم في وضع جغرافي واقتصادي يجعلهم ملزمين بالتلاحم والاختلاط والتمازج مع سكان الشمال وذلك لخدمة التطور في

تلك المنطقة بشرط أن يضمن لسكان الجنوب التأهل عن طريق التعليم والتنمية الاقتصادية الموازية للشمال(22).

اختلفت ردود الفعل تجاه هذه السياسة بين مؤيد ومعارض وكان من أبرز مؤيدين هذه السياسة ج.هـ. ولسن مفتش مركز نهر الجور الذي قال:

"إن أفضل مستقبل يمكننا نحن الإنجليز أن نهيئه للجنوب باعتباره نداً للشمال هو ألا نثير الغبار حول الهدف عن طريق الوعود الجوفاء الغامضة بشأن تقرير المصير الشيء الذي سيكون من شأنه إثارة روح العداء بالنسبة لنا في نظر أبناء الشمال فضلاً عن إنعاشها للآمال الجوفاء لدى الجنوبيين. ويتعين علينا أن ندرك أن مسئولية الوصاية على قيام سودان موحد تقع على عاتقنا ولذلك يجب علينا أن نعمل على بناء حكومة واحدة تشمل السودان بإقليميه الشمالي والجنوبي(23).

مؤتمر جوبا 1947م:

تم عقد هذا المؤتمر في جوبا في يونيو 1947م برئاسة السكرتير الإداري البريطاني مستر جيمس روبرتسون ومديري المديريات الجنوبية الثلاث ومدير شئون الخدمة وسبعة عشر زعيماً ومتعلماً من أبناء الجنوب وخمسة من أبناء الشمال بقيادة محمد صالح الشنقيطي(24) الذي لعب دوراً كبيراً في إقناع الجنوبيين بضرورة التقارب بين الشمال والجنوب مما أدى إلى أن يتمخض عن نتائج جيدة كانت كما يلي:ـ

(1) اعترف جميع الأعضاء فيما عدا عضواً أو اثنين من زعماء المديرية الاستوائية بأن الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب ضرورة لا بد منها وأيدوا الفكرة القائلة بأن الفصل بينهما أمر غير ممكن.

(2) تم الاتفاق أن محاولة الفصل بين الشمال والجنوب ستلحق ضرراً بكل من الشمال والجنوب سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية.

(3) تم الاتفاق على أن الجنوب لا يستطيع ن يستقل بشئونه كما أنه لا يرغب في الاتحاد مع يوغندا.

(4) أقر الأعضاء الجنوبيين بواقع تخلفهم اقتصاديا وحضاريا وأن تقدمهم مرهون باتحادهم مع الشمال.

(5) أشار المجتمعون إلى تخوف الأعضاء الجنوبيين من نوايا الشماليين وعزمهم على مقاومة أي سيطرة من جانبهم.

عمل السكرتير الإداري البريطاني سير جيمس روبرتسون على تأكيد ما أسماه ضرورة تأمين الذاتية الجنوبية ثقافيا واجتماعيا في مواجهة أي تغول عليها أو سوء إدارة من جانب أي حكومة تشغل أكثريتها من أبناء الشمال واقترح أيضا أن يتضمن قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي سلطات استثنائية للحاكم العام تخول له حق إلغاء أي قانون أو أمر يرى من شأنه إلحاق الضرر بمصالح الجنوب(26).

كانت للسياسة الجديدة إيجابيات متعددة تمثلت في إلغاء التفرقة بين الموظفين العموميين بالجنوب والشمال ابتداء من مايو 1948، وتم تنفيذ بعض مشاريع التنمية في الجنوب بعد أن تم سد العجز في إيرادات المديريات الجنوبية.

الحكم الذاتي والاستقلال: 1953-1958م

تتميز هذه الفترة بنشاط الأحزاب السياسية المتزايدة في الشمال وظهور سياسة الحكم الذاتي وكانت الأحزاب مهتمة أكثر بمحاربة الاستعمار الإنجليزي وتحديد علاقتها مع مصر ودفعت تلك المشاغل الأحزاب الشمالية إلى إهمال الجنوب وكان من نتائج هذا الإهمال عدم اشتراك الجنوبيين في المناقشات التاريخية التي دارت في القاهرة بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية قبيل توقيع اتفاقية الحكم الذاتي بين مصر وإنجلترا في 12 فبراير 1953، وقد أدى هذا الإهمال ولا شك إلى ترك أسوأ الأثر في نفوس القادة الجنوبيين واعتبروه دليلا واضحا على التجاهل وعدم الاهتمام بمشاكل الجنوب وزاد في زعزعة الثقة في نفوس الجنوبيين تجاه الشماليين وأثار شكوكهم الاستغلال السيئ لموضوع الجنوب في الدعاية الانتخابية أثناء التحضير لانتخابات البرلمان عام 1953 بعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي بقليل، فقد أطلقت الأحزاب ومرشحوها الوعود الكاذبة المختلفة التي لم تنفذ (27).

وعندما أعلنت لجنة السودنة قراراتها في أكتوبر 1954م انقلبت شكوك الجنوبيين إلى معاداة صريحة للشمال ذلك لأن اللجنة لم تهتم كثيرا بأمر الجنوبيين إذ أنها اكتفت بتعيين أربعة فقط من أبناء الجنوب في وظيفة مساعد مفتش واثنين في وظيفة مأمور، وكانت تلك الوظائف هي أعلى وظائف يعتليها جنوبيون، وكان ذلك بداية الإخلال بالوعود وكان من نتيجة ذلك أن أحس قطاع كبير من المتعلمين في الجنوب بالضياع والحقد تجاه الحكومة المركزية وكان لتصرفات بعض الموظفين الشماليين ومسلك بعض الجلابة أثر سيئ في تعميق الخلاف وترسيخه (28).

نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية والتعليمية استيقظ الوعي السياسي في الجنوب وكان من نتائج ذلك تأسيس حزب الأحرار الجنوبي سنة 1954م (29) والذي تولى قضية الدفاع عن مصالح الجنوب الإقليمية والاهتمام بها بعيدا عن الاهتمام بالمصالح القومية وتضافرت هذه العناصر بالإضافة إلى عناصر أخرى كبعض رجال الإدارة البريطانية والمبشرين وقادت إلى التمرد الكبير الذي قامت به الفرقة الاستوائية بالجيش في أغسطس 1954م(30).

أثمر التمرد في تنبيه المسئولين إلى ضرورة الوصول إلى اتفاق بشأن مشكلة الجنوب وإجراء بعض الإصلاحات العاجلة فيه ووافقت الأحزاب الجنوبية على أن تنظر بعين الاعتبار لإيجاد حل للمشكلة في إطار نظام فدرالي وبناءا على ذلك وافق أعضاء البرلمان من الجنوبيين على أن يتم إعلان استقلال البلاد من داخل البرلمان وذلك في 19 ديسمبر 1955م وذلك بعد أن وعدت الأحزاب الشمالية بالنظر بعين الاعتبار إلى صيغة النظام الفدرالي الذي يطالب به الجنوبيين وبناءا على هذا الوعد لم ترتفع بالجنوب إلا أصوات قليلة تطالب بالانفصال(31). ومن ثم أجريت بعد الإصلاحات العاجلة بالجنوب فتمت ترقية عدد من الجنوبيين إلى مراكز المسئولية كما تم التعجيل بتطوير الخدمات التعليمية والاقتصادية لإعادة الثقة إلى نفوس الجنوبيين وإزالة شكوكهم.

ركزت الحكومة جل اهتمامها في التعليم ومشاكله في القطر عامة ووجهت الدعوة للجنة دولية مختصة بشئون التعليم لتقدم توصياتها فيما يختص بنظام التعليم في السودان عامة والجنوب خاصة وكان جميع الأعضاء من غير السودانيين وقد أوصت تلك اللجنة بضرورة استيلاء الحكومة على المدارس في الجنوب ونادت بإحلال اللغة العربية محل اللغة الإنجليزية، ولم توضع توصيات تلك اللجنة موضع التنفيذ إلا في عام 1957 (32) بعد أن استتب الأمر في الجنوب بعد أحداث التمرد وإعلان الهيئات التبشيرية عن موافقتها ورغبتها في تأييد الحكومة في تنفيذ خطتها، لكن الكنيسة الكاثوليكية تقدمت ببعض المقترحات التي اعتبرت تدخلا سافرا في شئون الدولة وسياستها التعليمية الجديدة ووضح من تلك الاقتراحات مدى رغبة الكنيسة الكاثوليكية في فرض سيطرتها على السياسة التعليمية بالجنوب وقد رفضت الحكومة بالضرورة تلك المقترحات التي تمس سيادة الدولة وحريتها في تصريف شئونها وأدت فيما بعد إلى أن تتخذ الحكومة موقفا قويا من الإرساليات المسيحية في الجنوب(33).

ما بعد الاستقلال:

كان الوضع السياسي في الشمال والجنوب في حالة من الفوضى السياسية فبدأ النظام الديمقراطي في التفكك والانحلال وعجز عن تنفيذ الوعود التي قطعها للشعب عامة والجنوب خاصة ذلك لأن الأحزاب لم تكن جادة في هذه الوعود بل وعاجزة عن تنفيذها في نفس الوقت، وبدأ الضعف يدب في دواوين الحكم بالشمال وأدى ذلك إلى ضعف درجة التأييد لها في دوائر المثقفين سواء الشماليين منهم أو الجنوبيين وفشلت في إيجاد حل لمشكلة الجنوب لأن تلك الأحزاب كانت تعمل متفرقة ودون سياسة واضحة ومحددة الهدف تجاه القضايا القومية. ومن أكثر نقاط الخلاف ورودا في فترة ما بعد الاستقلال المسألة حول شكل الدولة رئاسية أو برلمانية، فدرالية أم مركزية وحول توجهات الدولة بين العلمانية والدينية وحول السياسة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية.

ومن الأخطاء الجسيمة التي وقعت فيها الحكومة آنذاك أنها لم تعين في اللجنة القومية للدستور سوى ثلاثة أعضاء من الجنوبيين المكونة من 43 عضوا وليس هـــذا فحسب بل أنها حولت اقتراح الأعضاء الجنوبيين بتطبيق النظام الفدرالي في الجنـــوب إلى لجنة فرعية مما أثار غضبهم ودفعهم إلى رفض الاستمرار في أعمـــال اللجنـــة. نتيجة لذلك اكتسح حزب الاتحاد الجنوبي الذي تأسس حديثا (1958) الانتخابات وفـــاز في أربعين دائرة من 46 دائرة بالجنوب وقام أولئك النواب بمعارضة مسودة الدســـتور المقترح وقدموا استقالاتهم في 16 يونيو 1958م(34).

اتخذت مشكلة الجنوب منذ ذلك الوقت أبعادا جديدة وعمت الفوضـــى وعدم الاستقرار القطر كله مما دفع الجيش إلي أن يتولى زمام الحكم في 17 نوفمـــبر 1958م ودخلت بذلك مشكلة الجنوب مرحلة جديدة.

الحكم العسكري الأول 1958–1964م:

كما فشلت الأحزاب السياسية في الفترة التي أعقبت الاستقلال مباشرة فقد فشل الحكم العسكري الأول أيضا في إيجاد الحلول المناسبة لأنه لم يضع فـــي الاعتيـــار وضع خطة واضحة ومحددة لحل المشكلة بل انشغل بتأمين نظامه ومحاربة أعدائه.

كان الخط الواضح في سياسة ذلك النظام تجاه الجنوب هو الأسلمة اعتقادا منها بأن ذلك هو الأسلوب الأمثل لتحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب ولكن شـــاب هـــذه السياسة كثير من التعسف وصاحبها عزل المثقفيـــن مـــن أبنـــاء الجنـــوب وكـــبرت معارضتهم للحكم كما كان يحدث في الشمال وأدت هذه السياسة إلي فرار كثير منـــهم خارج البلاد وبالتالي ظهور مشكلة اللاجئين السودانيين في الدول المجاورة ولم يندمج اللاجئون مع سكان البلاد التي لجئوا إليها بل كونوا التنظيمات والروابط التي توحدهم وتسعى بهم إلى العودة لبلادهم واستقرارهم بها وتكونت رابطة المسيحيين الســـودانيين والاتحاد السوداني الأفريقي الوطني لجنوب السودان، وقد استمرت المعارضة الجنوبية للنظام العسكري حتى عام 1963م ممثلة في هذين التنظيمين، واتهمت الحكومة بعض الجمعيات الكنسية بمد تلك المنظمات بالمساعدات المالية والمعنوية مما دعاها لاتخـــاذ

بعض الإجراءات القاسية فأصدرت عام 1962 قانونا جديدا لتنظيم نشاط الهيئات التبشيرية وأصدرت وزارة الداخلية أمرا بطرد كافة الإرساليات الأجنبية العاملة بالجنوب لاتهامها بالنشاط المعادي للوحدة وأدت الأنشطة المعارضة لنظام الحكم العسكري في الشمال إلي إنشاء حزب سانو برئاسة (جوزيف أودهو) وسكرتارية (وليم دينق) وقام هذا الحزب بإرسال خطاب للسكرتير العام للأمم المتحدة في سنة 1963م مطالبا باستقلال الجنوب عن الشمال وذلك لفشل الحكومة في تحقيق النظام الفدرالي(37).

من ناحية أخرى شكل ظهور منظمة الأنيانيا على مسرح الحوادث سنة 1963 مرحلة جديدة من مراحل تطور مشكلة الجنوب(38)، فقد بدأت سياسة العنف في الظهور على مسرح الأحداث واقتنع كثير من مثقفي الجنوب أن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو استعمال العنف وبدأت الأنيانيا في شن حرب العصابات ومهاجمة الحاميات وتحطيم الجسور وزرع الألغام وقابلت الحكومة هذا الأمر بعنف مضاد مما أكسب المتمردين بعض العطف من الرأي العام المحلي والعالمي وترتب على ذلك أن زاد عدد اللاجئين الفارين إلى البلاد المجاورة.

يتضح مما سبق أن مشكلة الجنوب زادت سوءا بعد الاستقلال فقامت الحكومة العسكرية في عام 1964م بتكوين لجنة لتقصي الحقائق من 19 عضوا جنوبيا و13 عضوا شماليا وكانت مهمتها دراسة وبحث العوامل التي تعرقل الوحدة بين الشمال والجنوب ووضع الاقتراحات والتوصيات التي تساعد على إعادة الثقة في نفوس أهل الجنوب وتحقيق الاستقرار الداخلي، وكان على اللجنة أن تضع في إعتبارها عدم تعارض اقتراحاتها مع مبدأ الوحدة ولكن لم يكتب لأعمال تلك الجنة أن ترى النور فقد انهار الحكم العسكري الأول في أكتوبر 1964 قبل أن تشرع في أعمالها(39).

شهدت هذه الفترة الظهور المكثف للخطاب السياسي الجنوبي الذي ركز على قضايا تقسيم السلطة والثروة بين الشمال والجنوب. مشيرا إلى ظلم وتجاهل واقع على الجنوب وأبنائه ومطالبا بإعادة التقسيم وخلق الآلية الفعالة لذلك. ساهم هذا الخطاب

الساخن في تضخيم حاجز انعدام الثقة بين الشمال والجنوب، وتعميق التباعد السياسي الاجتماعي ومن الناحية الثقافية برزت قضية التعبير الثقافي للجنوب ضمن الكيان السوداني القومي الشيء الذي ساعد على الغربة والجفوة الثقافية والفكرية بين الشمال والجنوب، وساهم في ذلك ضعف وسائل الإعلام والاتصال القادرة على خلق التداخل والتلاحم الثقافي، الشيء الذي كان من الممكن أن يعين على التقارب السياسي والثقافي.

(4) تطورات ما بعد أكتوبر 1964

أدى تأزم الموقف في البلاد وسياسة الضغط التي كانت الحكومة العسكرية تنتهجها إلى انتشار الشعور العام بالسخط وعدم الرضا وكانت مشكلة الجنوب هي المحرك الفعلي للأحداث فقد اندلعت الشرارة الأولى للمظاهرات التي أطاحت بالنظام من جامعة الخرطوم بعد ندوة عن مشكلة الجنوب تصدت لها الحكومة بعنف(40) وانتشرت الثورة في أكتوبر 1964 في جميع أنحاء البلاد وكانت ثورة شاملة وتعتبر من أهم الثورات السياسية في تاريخ السودان الحديث واستطاع الشعب السوداني من خلالها إنهاء الحكم العسكري الذي امتد إلى ستة سنوات.

بزوال الحكم العسكري في البلاد بدأ الأمل في إيجاد حل لمشكلة الجنوب ورحب الجنوبيين بالثورة وعبر اللاجئون منهم عن رغبتهم في العودة للبلاد على أن توضع لهم ضمانات لذلك كالعفو الشامل والاعتراف بأحزابهم الداخلية والتي أنشأوها بالخارج وحقها في ممارسة نشاطها السياسي بحرية داخل البلاد. وكان من بين هذه الأحزاب بالطبع حزب سانو بقيادة وليم دينق وجبهة الجنوب التي تكونت بعد الثورة وتم الاعتراف بها كحزب سياسي. دعت هذه الأحزاب، إلى عقد مؤتمر تدعى له جميع الأحزاب السودانية للنظر في مشكلة الجنوب وقد عرف هذا المؤتمر فيما بعد باسم مؤتمر المائدة المستديرة(41).

وضعت الحكومة الانتقالية التي أعقبت الثورة مشكلة الجنوب في الموضع الأول من الاهتمام وكانت تلك الحكومة برئاسة السيد سر الختم الخليفة الذي كان يعتبر أكثر الزعماء الشماليين خبرة وتفهما لجنوب السودان بحكم خدمته الطويلة كمسئول عن التعليم هناك وعلاقاته المتعددة مع الزعماء الجنوبيين. وكان من أولى الإصلاحات تعيين وزراء جنوبيين في وزارات سيادية وآخر عضو في مجلس السيادة(42).

في ديسمبر 1964م وبعد أقل من شهرين من نجاح الثورة الشعبية ضد الحكم العسكري استجابت الحكومة لما جاء بمذكرة حزب سانو وأعلنت العفو العام عن الذين

حملوا السلاح والذين فروا إلى الخارج عقب تمرد أغسطس 1955م، وشمل هذا العفو كل الذين صدرت بحقهم أحكام غيابية جنائية والذين طلبوا للمثول أمام المحاكم بتهم سياسية، وقد عملت الحكومة الانتقالية بجدية على عودة اللاجئين خاصة وأن الوزير المسئول كان جنوبيا وقامت الحكومة بإرسال وفدا وزاريا إلى يوغندا لتوقيع معاهدة مع حكومتها بشأن إيجاد حل لمشكلة اللاجئين السودانيين كما قام الوفد أيضا بشرح السياسة الجديدة للحكومة لزعماء حزب سانو ومفاوضتهم في شأنها وإقناعهم بالرجوع إلى بلادهم(43). أصر ممثلو حزب سانو في الخارج على أن الحل الأمثل المقبول لديهم هو أن يكون نظام الحكم فدراليا يتولى فيه منصب نائب الرئيس مواطنا جنوبيا، كما تخضع فيه الإدارة المحلية والسياسية الإقليمية لحكومة إقليمية تتكون من أعضاء جنوبيين فقط، واقترحوا أيضا جعل اللغة الإنجليزية لغة رسمية في الجنوب ونادوا بإلغاء القيود المفروضة على نشاط الهيئات التبشيرية ومدارسها(44). لم تعترض الحكومة الانتقالية على مقترحات حزب سانو على الرغم من أنها لم تدرس أو تناقش تلك المقترحات ولم تتأكد من إمكانية تحقيقها ورغم رؤية بعض الأحزاب الشمالية لها على أنها متطرفة. كانت الحكومة على استعداد للاشتراك في المؤتمر الذي دعا إليه حزب سانو طالما أنه يساعد على حل المشكلة لكنها أصرت على أن يكون ذلك المؤتمر داخل السودان(45)، وبعد جهود مضنية بذلت في سبيل إقناع الأعضاء الجنوبيين بعقده داخل السودان، وتم الاتفاق في البداية على عقده في 6 فبراير 1965م، ولكنه تأجل عن ذلك التاريخ إلى 16 مارس نسبة لعدم استتباب الأمن في الجنوب وانشقاق حزب سانو(46).

واجه المؤتمر قبل انعقاده عدة مشاكل كان لا بد من إيجاد حل لها قبل انعقاده حتى يتم عقده بالصورة المنشودة، ومن أهم تلك المشاكل : تعدد الأحزاب الجنوبية واختلافها في مقاصدها مما أدى إلى معارضتهم البعض ورفض كل منهم تمثيل الآخر في المؤتمر فقد رفض حزب سانو أي وجهات نظر أخرى تخالف وجهة نظرهم كما رفض حزب جبهة الجنوب حضور المؤتمر إذا سمح لحزب الوحدة بقيادة سانتينو دينق

بحضور المؤتمر، وزاد من الصعوبات انشقاق حزب سانو، مما أدى إلى مشكلة اختيار ممثليه في المؤتمر(48).

كادت تلك الخلافات أن تؤدي إلى عرقلة انعقاد المؤتمر لولا إصرار الحكومة والأحزاب الشمالية على انعقاده وتمثيل جميع وجهات النظر فيه وانتهى الأمر بعد مفاوضات عسيرة إلى إقناع الأطراف المتنازعة بضرورة اشتراكها جميعا في المؤتمر حتى تتم تسوية المشاكل بصورة شاملة ومرضية لجميع الأطراف.

تم عقد المؤتمر أخيرا في 16 مارس 1965م واستمر حتى اليوم التاسع والعشرين منه وحضره خمسة وأربعون ممثلا لأحزاب الشمال وسبعة وعشرون ممثلا لأحزاب الجنوب بالإضافة إلى مراقبين من يوغندا وكينيا وتنزانيا وغانا ونيجريا والجزائر ومصر وترأس المؤتمر بروفسير النذير دفع الله مدير جامعة الخرطوم آنذاك وكان سكرتيره العام بروفسير محمد عمر بشير(49).

تعرضت الخطب التي ألقاها المؤتمرين إلى تطور المشكلة تاريخيا وأبرزت دور الاستعمار الإنجليزي في تعميق المشكلة والدور الذي قامت به الهيئات التبشيرية المختلفة، كما تعرضت إلى دور الحكم العسكري في زعزعة الثقة في نفوس المواطنين الجنوبيين تجاه إخوانهم في الشمال، وأشار معظمهم إلى سياسة القهر والضغط التي أدت إلى الإحساس بالنزعة الاستعمارية (50)، وكان من رأي الأعضاء الشماليين أن يعاد النظر في مشكلة الجنوب بروح جديدة ترفض سياسة القوة والعنف وتسعى إلى حل سلمي للمشكلة واتفقوا على ضرورة علاج مشكلة الجنوب تحت إطار السودان الموحد واقترحوا أن يكون للجنوب حكم إقليمي ذاتي داخل هذا الإطار(51).

يبدو مما سبق أن الأحزاب الشمالية كانت متفقة في الرأي إلى حد كبير بينما تعددت آراء الأحزاب الجنوبية التي كانت متعارضة أصلا قبل انعقاد المؤتمر، فقد أيد حزب الوحدة بقيادة سانتينو دينق سياسة الحكم الإقليمي الذاتي، ونادى حزب سانو – جناح أقري جادين بالحد من نفوذ الشماليين في الجنوب ونادى بالاستقلال السياسي، أما حزب سانو – جناح وليم دينق والذي تحالف فيما بعد مع حزب الأمة جناح

الصادق المهدي، فقد نادى بتطبيق نظاما فدراليا، ونادت جبهة الجنوب بحـــق تقريـــر المصير(52) من هنا يتضح مدى تباين واختلاف وجهات النظر بين أحزاب الجنوب.

أدت تلك الاختلافات إلى فشل المؤتمر في تحقيق الغاية المرجوة منه بســـــبب انقسام الأحزاب الجنوبية فيما بينها على نوع العلاقات الدستورية الملائمة بين الشمال والجنوب بجانب محاولة من الأنيانيا للضغط على زعماء الأحزاب الجنوبية وعرقلـــة الجهود السلمية.

كانت النتيجة الإيجابية الواضحة للمؤتمر تكوين لجنة الاثنى عشر التي اســـند إليها مهمة البحث عن حل دستوري ومن البديهي أيضاً أن المؤتمر نجح في التعـــرف على طبيعة المشكلة ووجوب حلها، وقد تم الاتفاق على أن تقوم هذه اللجنة باســـتبعاد أي حل يقوم على الانفصال أو استمرار الوضع القائم.

(5) الفترة المايوية 1969–1985م

دخلت مشكلة الجنوب مرحلة جديدة بعد نجاح انقلاب مايو 1969م فقد كانت المشكلة على رأس الموضوعات التي تناولها النظام الجديد الذي أوضح سياسته تجاهها في بيان عرف فيما بعد ببيان يونيو 1969م والذي يتلخص فيما يلي:–

(1) منح الحكم الذاتي الإقليمي لمديريات الجنوب في إطار السودان الواحد.

(2) مد فترة الأجل المحدد للعفو عن المتمردين ودعوة الجنوبيين اللاجئين بالخارج للعودة والاشتراك في حل المشكلة.

(3) وضع برنامج لرفع مستوى الجنوب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

(4) إنشاء جهاز إداري في الجنوب مستقل ذاتياً لإدارة شئونه(54).

وجد هذا البيان ترحيباً واسعاً من الجنوبيين في الداخل والخارج خاصة، إن البيان تضمن اعترافاً صريحاً بالفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب وقام النظام الجديد بإنشاء وزارة لشئون الجنوب تولاها السيد جوزيف قرنق عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني الذي كان السند الحقيقي للانقلاب في أيامه الأولى(55).

أدت هذه السياسة التي تهدف إلى تنمية الجنوب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً إلى جانب العفو العام الذي أعلنته الحكومة إلى عودة الكثير من اللاجئين الذين كانوا يقيمون في الأحراش أو في الدول الأفريقية المجاورة. وقامت الحكومة بإرسال وفود إلى هذه الدول لشرح أبعاد السياسة الجديدة للاجئين وقيادات العناصر المنشقة كما أرسلت وفوداً أخرى للمنظمات الدولية ولبعض الدول الأوروبية، خاصة دول اسكندنافيا للحصول على العون اللازم للمساعدة في إعادة إسكان وتوطين اللاجئين وهو عمل لا يمكن للسودان بموارده المحدودة أن يتمه بمفرده(56).

اتفاقية أديس أبابا:

في إطار بيان 9 يونيو 1969 جرت مباحثات سرية في أديس أبابا عاصمة إثيوبيا بين وفد يمثل حكومة السودان برئاسة السيد أبيل ألير نائب رئيس الجمهورية(57)، ووفد يمثل السياسيين والعسكريين الجنوبيين برئاسة أزبوني منديري وشارك في هذه المباحثات مراقبون من حكومة إثيوبيا ومجلس الكنائس العالمي ومنظمة الوحدة الأفريقية.

استغرق الحوار بين الأطراف 12 يوما في الفترة من 72/2/15-1972/2/27م وقد ارتكزت مباحثات أديس أبابا من جانب الحكومة على تقرير لجنة الإثني عشر التي انبثقت من مؤتمر المائدة المستديرة وقانون الحكم الإقليمي لكل السودان، أما موقف الجنوبيين فقد كان محصورا في النقاط التالية:-

(1) الانفصال. (2) اللغة. (3) القوات المسلحة.

أدت المداولات الساخنة أولا إلى رفض طلب الانفصال وتوصل المجتمعون بشان المطالب الجنوبية الأخرى على أن تكون اللغة العربية لغة البلاد الرسمية مع جعل اللغة الإنجليزية لغة عمل مع وضع اعتبار خاص للهجات المحلية. بالنسبة لموضوع الجيش فقد اتفقت الأطراف على قوميته على أن يمثل الجنوبيين بنسبة عدديتهم على أن يكون جيشا قوميا تحت رئاسة رئيس الجمهورية، القائد الأعلى.

انتهت تلك المحادثات إلى وفاق تضمن الاتفاق على قانون أساسي لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي في المديريات الجنوبية ومشروع قانون العفو العام عن الذين شاركوا في التمرد، تمت الإجراءات الإدارية الخاصة بتنظيم الفترة الانتقالية، والإجراءات التي تكفل وقف إطلاق النار والإجراءات المؤقتة بالقوات المسلحة، وأخيرا تنظيم هجرة اللاجئين وإعادة توطين بعض أهل الجنوب.

تم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي للإقليم الجنوبي في أديس أبابا في 1972/3/22م ليصبح الجنوب متمتعا بالحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الموحد.

أعتبر اتفاق أديس أبابا في وقتها انتصارا لمبادئ منظمة الوحدة الأفريقية التي قامت للمحافظة على استقلال الدول الأفريقية ووحدة أراضيها، كما يعد أنموذجا رائعا يضع الأسس السليمة كحل لمشكلة التعايش بين المجموعات السكانية ذات الأصول والثقافات المختلفة داخل الدولة الواحدة، وهي المشكلة التي تعاني منها غالبية دول أفريقيا بصفة خاصة والعالم الثالث بصفة عامة. وقد شهد الجنوب بعد توقيع هذه الاتفاقية استقرارا ظاهريا عاما وبدأت الحكومة في تنفيذ خطة لتعميره وتنميته بعد استتباب الأمن ورغبة أبناء الجنوب للعمل سويا مع أبناء الشمال في إطار السودان الموحد.

رغم الترحيب الحار والإجماع على نتائج اتفاقية أديس أبابا ورغم مظاهر الهدوء والاستقرار التي أعقبتها فقد انفجر الجنوب مرة أخرى وعاد نزيف الدم وظهرت حركة مسلحة للوجود تطلق على نفسها أنيانيا(2) بعد حادث أكوبو 1975 وما أعقبه من تمرد مسلح بدعوى خرق النظام في الخرطوم لاتفاقية أديس أبابا ومحاولة نقل الكتائب العسكرية الجنوبية للشمال. ومن أكبر المشاكل التي صعبت مواجهتها المشاكل القبلية المتمثلة في إحساس قبائل النوير بأن قبيلة الدينكا أصبحت المسيطرة على مقاليد الأمور في السلطة الإقليمية(58).

مهما يكن من أمر فقد استمر العمل باتفاقية أديس أبابا التي لم تعلن بنودها للشعب- وقانون الحكم الذاتي للإقليم الجنوبي وتدفقت الإعانات لحكومة الإقليم الجنوبي الذي شهد تنمية ملحوظة في كل المجالات وقد تولى رئاسة المجلس التنفيذي منذ البداية السيد /أبيل ألير الذي احتفظ في نفس الوقت بمنصب نائب رئيس الجمهورية.

فكرة تقسيم الإقليم الجنوبي:

بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا قامت على أرض الجنوب مؤسسات وهيئات ولكنها فشلت في إرساء دعائم ثابتة وقوية لإدارة الجنوب وكان الصراع على أشده حول السلطة مما أدى إلى حل المجلس التنفيذي العالي وتكوينه لأكثر من ثلاث مرات في هذه الفترة (1980م)، تم تقسيم الشمال إلى عدة أقاليم مما حدا ببعض الجنوبيين

للمطالبة بتقسيم الجنوب أيضا إلى ثلاثة أقاليم ومن أبـرز هـؤلاء القـادة الجنوبيين جوزيف لاقو القائد العسكري لحركة أنيانيا التي وقعت اتفاقية أديس أبابا مع الحكومة عام 1972م.

طرحت دعوة تقسيم الجنوب إلى أقاليم في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي - الحزب الحاكم في ذلك الوقت - ترمي الدعوة للحد من الهيمنة والتسلط الذي تمارسه قبيلة الدينكا على حد زعم المنادين بالتقسيم حتى ينحصر نفوذهم في بحر الغزال وحدها ومن الأهداف الأخرى للتقسيم تقصير الظل الإداري، وزيادة العون المركزي وتطبيق مبدأ اللامركزية في الجنوب أسوة بالشمال وتأكيد وحدة الجنوب جغرافيا وسياسيا في ظل الحكم اللامركزي.

كانت المعارضة الرئيسية لفكرة التقسيم من قبيلة الدينكا بينما أيده بشدة الاستوائيون وبعض قبائل بحر الغزال وأعالي النيل وكان على رأس دعاة التقسيم جوزيف لاقو من الاستوائية ودانيال كوت.وجوشوا دي وال من قادة النوير بأعالي النيل وأتوان دال من الشلك وفيليب أنواك من قبيلة الأنواك وأندرو ويو من زعماء الدينكا والمعارضين لأبيل ألير ومن الناحية الأخرى كان دعاة وحدة الإقليم بقيادة أبيل ألير تضم شخصيات مثل بيتر جات كوث من النوير والسيد هلري لوقالي ودكتور قاما حسن من الاستوائيين.

في العام 1983م أصدر الرئيس نميري قراره بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم وانفجر الوضع مرة أخرى وتمردت حامية بور في مايو 1983م بقيادة الضابط كاربينو كوانين وقد انضم إليه فيما بعد جون قرنق الذي صدر باسمه البيان الأول للحركة الشعبية لتحرير السودان(59) وهكذا أصبحت مسألة الإقليم الجنوبي مثار لغط ودافعا جديدا للعنف والتشنج.

الحركة الشعبية لتحرير السودان:

تعود نشأة الحركة الشعبية والجيش الشعبي إلى ما بعد اتفاقية أديس أبابا عام 1972م حيث تم اتفاق على دمج واستيعاب عناصر الأنيانيا في الجيش القومي على أن

يتم ذلك خلال ست سنوات من بداية الاتفاق بينما كان فهم بعض قوات الأنيانيا أن الدمج سيتم بعد ست سنوات الشيء الذي أدى إلى نوع من البلبلة والتمرد وسط صفوفه(60).

أدت الأحداث العسكرية والسياسية المتتالية إلى تفجير الموقف والصراع مع السلطات الحكومية ومن ذلك مشروع قناة جونقلي الذي عارضته فئة كبيرة من الجنوبيين واتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان التي عارضتها مجموعة مقدرة من المثقفين الجنوبيين وموقع مصفاة البترول المكتشف في الجنوب، والذي قررت الحكومة أن تقيم له مصفاة في منطقة كوستي فكان سببا من أسباب العداء للحكومة وزاد على ذلك محاولة تغيير الحدود في الإقليم الجنوبي وضم جزء منه إلى إقليم كردفان لمنطقة أبيي وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير إعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية عام 1983م والتي عرفت في ما بعد بقوانين سبتمبر والتي عارضها أيضا قطاع عريض من سياسي الشمال(61).

تجمعت القوى الجنوبية المعارضة لهذه الأطروحات تحت راية الحركة الشعبية ووجهت دعوتها لكل السودانيين كأول حركة قومية تنبع من الجنوب.

يتميز تنظيم الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان عما سبقه من تنظيمات جنوبية بتمازج الدور السياسي والعسكري لأعضائه من القيادة للقمة، كما أن قيادة الحركة من الجنوبيين والشماليين تضم عددا من المؤهلين تأهيلا أكاديميا عاليا(62). ترفض الحركة الشعبية في أطروحاتها القومية السودانية كما تطرحها غالبية أحزاب الشمال منذ أيام مؤتمر الخريجين والذي لم يتناول في صراعه مع الاستعمار، كما تقول الحركة، سوى بعض القضايا الهامشية في الجنوب كمسألة التبشير ونشر اللغة العربية والحركة التجارية وتعتقد الحركة أن الأحزاب الشمالية عجزت تماما عن النظر إلى السودان نظرة قومية وأن تتجاوز حواجز اللغة والدين(63).

طرحت الحركة الشعبية مسألة البناء الوطني بوصفها القضية المركزية التي تواجه السودان والهدف الأساسي لهذا الطرح التحام جميع القوميات السودانية لخلق هوية جديدة هي السوداناوية. تنادي الحركة بالتخلص من السودان القديم وذلك بالتخلي عن تيار التذويب الذي يفترض أن للدين دور في السياسة ويستدعي ذلك سيطرة الدين الغالب وبالتالي سيطرة الإسلام والثقافة العربية أما التيار الثاني فهو تيار الانفصال الذي هو بمثابة رد فعل للتيار الأول، وتطرح الحركة بعد ذلك فكرة السودان الجديد الذي أسهم بصورته القديمة في بناء حضارة وادي النيل قبل المسيحية والإسلام والذي يجب أن ينطلق من هذه الموروثات الحضارية القديمة(64).

تنظر الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أزمة السودان الحالية كأزمة ثقافية في المقام الأول بجانب المظالم الرئيسية الأخرى مثل فقدان المشاركة في السلطة والإهمال الاقتصادي، وقد التزمت الحركة في كل أدبياتها بطرح القضايا الأساسية التالية(65):ـ

(1) الالتزام بوحدة السودان وتحريره.

(2) حل قضية القوميات.

(3) حسم قضية الدين والسياسة.

(4) حسم قضية التنمية غير المتوازنة.

(5) تخطي قضية العرق والاضطهاد الثقافي.

(6) القضاء على الطائفية والقبلية.

(7) استغلال الموارد الطبيعية.

(8) قومية القوات النظامية.

على الرغم من الخلافات والانشقاقات التي حدثت في الحركة نتيجة للصراعات القبلية والمطامع الخاصة لكنها ما زالت تمثل الفصيل الرئيسي للمعارضة الجنوبية للحكومة السودانية(66).

من ناحية أخرى أدت الصراعات السياسية بين القوى الجنوبية المشاركة في الحكم الذاتي الإقليمي إلى تدخلات مستمرة من قبل رئيس الجمهورية (نميري) مما أخل إلى حد كبير بالتوازن السياسي في الإقليم وساعد ذلك إلى حد كبير إلى نمو حركة التمرد التي اتخذت بعدا قوميا افتقدته الحركات السابقة.

(6) تطورات ما بعد انتفاضة أبريل 1985م

أدى تفاقم مشكلة الجنوب مع المشاكل السياسية والاقتصادية الأخرى التي كانت تحيط بنظام نميري إلى قيام الانتفاضة الشعبية في ابريل 1985م والتي عصفت بذلك النظام ودخلت في مرحلة جديدة ونظام جديد ورؤى جديدة لحل مشكلة الجنوب، وكان متوقعا أن تلقي الحركة السلاح بعد سقوط نظام مايو في أبريل 1985م خاصة بعد أن توفر حسن النية من جانب الحكومة الانتقالية وما أعقبها من حكومات لحل المشكلة سلميا ولم تستجب الحركة الشعبية لتحرير السودان لكل المحاولات التي بذلتها الحكومة الانتقالية برئاسة المشير/ سوار الذهب بل وتمادت في عدوانها على بعض المناطق على الرغم من إعلانات العفو العام والحرية المتاحة لكل ألوان الطيف السياسي السوداني للتعبير عن وجهات نظرها المختلفة وكانت الحركة تجد تأييدا واسعا لخطها من جميع فصائل اليسار السوداني.

إعلان كوكادام(68) :

في ابريل 1986م قام التجمع الوطني أو ما يسمى بقوى الانتفاضة التي تضم غالبية النقابات وكل الأحزاب اليسارية بالاجتماع مع قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في كوكادام بإثيوبيا وتمخض ذلك اللقاء عن إعلان كوكادام الذي تمثل في النقاط الآتية:ـــ

أولا : التزام كل الأطراف بالمؤتمر الدستوري المقترح بأنه سيتناول مشكلة السودان وليس مشكلة الجنوب.

ثانيا : إلغاء قوانين سبتمبر.

ثالثا : رفع حالة الطوارئ.

رابعا : إلغاء كافة الاتفاقيات العسكرية التي تمس سيادة الوطن.

خامسا: تعديل الدستور بحيث يتمشى مع روح دستور 1964م وبالتحديد المادة (4) التي تنص على مصادر التشريع.

سادسا: وقف إطلاق النار والدخول في المؤتمر الدستوري.

لم تستمر الحكومة الانتقالية طويلا إذ سرعان ما نظمت الانتخابات وتولى السيد/ الصادق المهدي رئاسة الحكومة المنتخبة وبدأ محاولات جادة للوصول إلى اتفاق مع الحركة الشعبية وكانت أشهر تلك المحاولات الاجتماع الطويل مع جون قرنق بأديس أبابا في 1986/7/30م والذي استمر حوالي تسعة ساعات والذي لم يصل إلى نتيجة إيجابية بل زادت بعده الهجمات العسكرية من قبل قوات جيش التحرير الشعبي على قوات الحكومة وكان من أقساها على الحكومة الاستيلاء على الكرمك وقيسان وحادث إسقاط طائرة الخطوط الجوية السودانية بصاروخ سام (7) فوق مدينة ملكال يوم 1986/8/16م ومصرع كل ركابها وعددهم (60) شخصا وقد وقع الحادث في ثاني أيام عيد الأضحى وهو مناسبة دينية عظيمة ترتبط في أذهان السودانيين بالتسامح والسلام ولذلك كان الحادث مستفزا لمشاعر الناس(69).

على الرغم من هذه الأحداث المؤسفة فقد اتفقت معظم القوى السياسية السودانية وخاصة الجنوبية منها على أن إعلان كوكادام يمثل أساس المؤتمر الدستوري وتكاد أن تكون كل الأحزاب متفقة على أجندة هذا المؤتمر والتي تتلخص في المواضيع الآتية:ـ

الشكل الدستوري للدولة والدين والسياسة والتوزيع العادل للثروة والتنمية والخدمات. الجدير بالذكر أن كل ألوان الطيف السياسي السوداني الذي برز بشكل واضح بعد انتفاضة إبريل 1985م قد سعت لإيضاح وجهة نظرهم في حل مشكلة الجنوب وكانت أبرز المبادرات من جانب التجمع الوطني لإنقاذ الوطن الذي كون لجنة عرفت باسم لجنة الوفاق الوطني والتي جمعت في عضويتها أكثر من عشرين شخصا معظمهم من خارج التجمع بينهم رجال دين من المسلمين والمسيحيين وإداريين سابقين وسياسيون من مختلف الأحزاب وقد روعي في اختيار الأعضاء أن يكونوا من مختلف مناطق البلاد. قام بعض أعضاء هذه اللجنة ومنهم بروفسير محمد عمر بشير بالالتقاء بقيادات الحركة الشعبية في أديس أبابا وذلك في أكتوبر 1985م، وقد صرح بروفسير بشير في

مؤتمره الصحفي الذي عقده بعد عودته من أديس أبابا، بأن المدخل للحل هو الحوار وأن الحوار الذي فتح يجب أن يستمر فلا سبيل إلى حل المشاكل وبناء الوطن إلا بالسلام عبر الحوار وأضاف أنه خرج بتقييم عام يؤكد أن هناك ضعفاً كبيراً في الاتصال وأن جزءاً كبيراً من الخلل يعود إلى غياب المعلومات الحقيقية عند كل الأطراف.

مبادرة السلام السودانية:

في نوفمبر 1988م قام السيد/ محمد عثمان الميرغني زعيم حزب الاتحادي الديمقراطي وراعي طائفة الختمية بالالتقاء مع الدكتور جون قرنق رئيس الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان بأديس أبابا، وبعد مفاوضات طويلة وودية توصلوا لما عرف فيما بعد بمبادرة السلام السودانية والتي كانت أهم بنودها ما يلي:ـ

(1) تجميد ما عرف بقوانين سبتمبر.
(2) إلغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى والتي تؤثر على السيادة الوطنية.
(3) رفع حالة الطوارئ.
(4) وقف إطلاق النار.
(5) تشكيل لجنة قومية للإعداد لمؤتمر دستوري.

لاقت هذه الاتفاقية انتقاداً شديداً من حزب الأمة الشريك الأول في الائتلاف الحاكم آنذاك ومن الجبهة الإسلامية القومية بحجة عدم الاستشارة المسبقة لحزب الأمة ولتعرضها لبعض الثوابت بالنسبة للجبهة الإسلامية القومية ورحب بها كثيراً اليسار واعتبرها البعض أحسن ما يمكن الوصول إليه من اتفاق وقد استمر الجدل حولها حتى حدوث الانقلاب العسكري في 30 يونيو 1989م قبل أيام من توقع قيام المؤتمر الدستوري.

ميثاق السودان(70):

قدمت معظم الأحزاب السودانية في برامجها تصوراتها لحل مشكلة الجنوب خاصة والسودان عامة وكان من أبرزها البرنامج الذي قدمته الجبهة الإسلامية القومية وأسمته ميثاق السودان وتنبع أهميته هنا أنه صار فيما بعد برنامج الحكومة للسلام ويتلخص في النقاط التالية:ـ

1ـ السودانيون شعب واحد يتحد بقيم الدين والإنسانية الجامعة وبروابط التعايش والتوالي والمواطنة ويتباين بتعدد ملله وثقافاته الدينية.

2ـ حرية خيار الدين والعبادة وحرمة الشعائر والمرافق الدينية فلا إكراه في خيار الملة ولا حظر لأي من العبادة الدينية.

3ـ المسلمون هم العدد الأغلب لسكان السودان فلهم بذلك حق مشروع في خيارهم الديني وبمقتضى وزنهم الديموقراطي وبموجب العدالة أن يعبروا عن أحكام دينهم وقيمه لكل مداها في الشئون الشخصية والمجتمع والعدالة.

4ـ الدولة شأن مشترك لكل المواطنين في السودان وتراعي المبادئ التالية:

أ) الحرية والمساواة للجميع.

ب) عدم الالتزام بمركزية القانون أو شموله المطلق وتكون مصادره الشريعة التي تعبر عن إرادة الأغلبية ومبادئ العدالة الفطرية وأعراف المجتمع.

ج) احترام الثقافات المحلية المتباينة (لغات، تراث، أنماط، حياة).

د) قسمة السلطة والثروة.

هـ) قيام مؤتمر دستوري قومي للفصل في كل القضايا الجوهرية المتعلقة بنظام الحياة في السودان.

الخاتمة

لابد من الاعتراف بأن مشكلة الجنوب مصدر إنهاك واستنزاف اقتصادي وتوتر وتعويق سياسي كبير لدولة نامية كالسودان ولهذه المشكلة جذور تاريخية وسياسية عميقة ونجد أن للجزء الجنوبي من السودان تكويناً يختلف عن تكوين الشمال من حيث العنصر والثقافة والخلفية التاريخية.

أدت العوامل الجغرافية خاصة في فترة ما قبل الحكم التركي المصري إلى عدم التواصل بين المجموعات هنا وهناك وقد ساعد في ذلك الإدارة الإنجليزية التي كانت تمثل الشريك الأقوى في الحكم الثنائي من رسم سياسة الفصل والمضي في تنفيذها إلى حد بعيد.

ظهر الخطاب الجنوبي السياسي بصورة واضحة بعد الاستقلال وركز على قضايا تقسيم السلطة والثروة ولم يكتف بالعمل السياسي المدني بل لجأ إلى السلاح مما ساعد في تضخيم حاجز انعدام الثقة بين الشمال والجنوب وتعميق التباعد السياسي والثقافي والاجتماعي وساهم في زيادة هذه الجفوة ضعف وسائل الإعلام والاتصال القادرة على خلق التلاحم والتداخل الثقافي الذي كان من الممكن أن يساعد على التقارب السياسي والاجتماعي.

من أكثر القضايا التي واجهها الجنوبيون بقوة وما زالوا فكرة الدستور الإسلامي وفصل الدين عن الدولة وقد عبرت عن هذا المبدأ ورقة للجنة القومية للدستور في منتصف الستينات وجاء فيها: " إن تأسيس نظام الدولة والحكومة والقانون على آيدلوجية دينية معينة يعارض مبدأ المساواة بين المواطنين ولا وجود للحرية الدينية إلا مع المعاملة المحايدة لكل المعتقدات والأديان بواسطة الدولة، وإن إقامة دستور مبني على الإسلام سيصطدم مع مبدأ مساواة الجماعات الدينية المختلفة أمام الدولة، ويولد تفرقة ليس ضد الأقليات غير المسلمة فحسب بل ضد الجماعات الإسلامية. وإن أحزاباً لا تعدو أن تكون أحزاباً طائفية وليست أحزاباً سياسية تقوم

على المصلحة العامة، لذلك فإن إقرار دستوري إسلامي سيجعل الطوائف الإسلامية في مقدمة السياسة، ولن يهدد التضامن الوطني بين المسلمين فحسب بل سيوسع الشقة بين المسلمين وغير المسلمين.

إن إقرار الدستور الإسلامي لن يعوق تقدمنا الاقتصادي فحسب بل لن يراعي التوزيع العادل للثروة، فالإسلام ضد سعر الفائدة في التجارة. إن إقرار دستور إسلامي سيثير الشكوك من الدول المجاورة وسيعزل السودان عن المحيط الخارجي إلى جانب ذكريات الرق وتاريخه غير الحميد، فإن العلاقات بين الشمال والجنوب يكدرها النزاع الديني وسياسة التفرقة التي تمارسها الحكومة لصالح الدين الإسلامي، وعلى افتراض أن انتشار الإسلام في الجنوب عاقته سياسة الحكومة الاستعمارية لصالح المسيحية. فبدلاً من إلغاء هذه السياسة، اتبعت الحكومات الوطنية نفس السياسات بمحاباتها للدين الإسلامي خاصة الحكم العسكري الأول 58 –1964م الذي رفع شعار أمة واحدة، دين واحد "(71).

من المواضيع الرئيسية الأخرى التي ساعدت على تفاقم المشكلة محاولات تحديد ملامح الهوية السودانية المميزة لبلد يتميز بأنه شديد التنوع والتعدد والتباين في كل شبر ويبدو ذلك واضحاً في التركيبة السياسية والاجتماعية للسكان فيدعوا كثير من مثقفي الشمال إلى الانتماء للعربية بينما نجد مثقفي الجنوب وزعماءه يفاخرون بانتمائهم الأفريقي.

لجأت معظم الأنظمة التي وصلت إلى السلطة منذ الاستقلال وخاصة التي جاءت عن طريق الانتخاب إلى التركيز على الحوار والتفاوض مع حركة التمرد التي تعددت تسمياتها وقادتها بداية بأنيانيا(1) في الستينيات والتي انتهت باتفاقية أديس أبابا ثم أنانيا(2) والجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان منذ أوائل الثمانينات إلى يومنا هذا.

الهوامش:

(1) كان من المفترض أن يتم حفر قناة جونقلي منذ السبعينات إلا أنها وجدت معارضة شديدة من قبل بعض الأطراف الجنوبية وأدى نشاط حركة التمرد في أوائل الثمانينات إلى وقف العمل في المشروع نهائيا.

(2) لم يعد هذا التقسيم الإداري سائدا فقد تغير منذ اتفاقية أديس أبابا عام 1972م وقد قسم الجنوب منذ ذلك الحين إلى إقليم ثم إلى ثلاث أقاليم ويبلغ عدد ولايات الجنوب (1996م) عشرة ولايات. مع ذلك ظلت هذه المجموعات القبلية في نفس أماكنها تقريبا مع تغيير المسميات الإدارية.

(3) بالنسبة للوصف التفصيلي لعادات وتقاليد هذه القبائل، أنظر ب. سجلمان وأخرين: القبائل الوثنية في سودان النيل ، لندن 1932م، والذي يحتوي على معلومات غنية عن قبائل جنوب السودان.

(4) أنظر وليام أدامز – نوبيا: الطريق إلى افريقيا، ابرنستون 1977م. ص 104.

(5) أنظر جون وسارة قول: الوحدة والتنوع في قطر متعدد الثقافات، كولرادو 1985م، ص 33–34.

(6) للمزيد من المعلومات عن حملات إكتشاف منابع النيل، أنظر النيل.

(7) أنظر د. جراى: تاريخ جنوب السودان 1839–1889م، لندن 1961م، ص 36 وما بعدها.

(8) أنظر، حسن أحمد إبراهيم.

(9) ب.م. ألان، غردون والسودان، (1931م) ص 61.

(10) إبراهيم عمر هارون (إبن شيخ الفلاتة – واو) مقابلة شخصية، مارس 1995م.

(11) أ. كولنز، السودان الجنوبي 1883–1898م، مطبعة جامعة بيل 1962م، ص 23.

(12) المصدر السابق، ص 23.

(13) المصدر السابق، ص 21.

(14) المصدر السابق، ص 23.

(15) كان الجنوب بالطبع جزء من الأملاك المصرية منذ عام 1821م كما هو مبين أعلاه وبعد أن صارت تحت حماية التاج البريطاني أصبح السودان مع مصر في دائرة النفوذ البريطاني وهذا ما أعترف به مؤتمر برلين – أنظر روبرت كولينز: ظلال على النبات، جامعة بيل 1985م، ص 269، وأنظر أيضاً محمد عمر بشير: جنوب السودان خليفة النزاع،لندن 1986م، ص 37–70 وص 115.

(16) جاكسون، هـ س. -Jackson, H.C., Sudan Days & Ways, (London 1954), p. 170

(17) See R.O. Collins, "The Sudan, link to the North" in the Diamond. Burke (eds) The Transformation of East Africa, . (Neo York n.d.) pp.375-6

(18) أنظر محمد عمر بشير، جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع، ترجمة هنري رياض الخرطوم 1991م. ص 103.

(19) أنظر، قانون المجلس الاستشاري: غازيتة السودان رقم 731، سبتمبر 1943م.

(20) - Hinderson, K.D.D The Making of Modern Sudan (London .on 1965) p. 30

(21) - R.O Collins, "Sudanese Nationalism, Southern Policy and the Unification of The Sudan" in the Nationalist Movement in the Sudan, ed. M. Hag El Safi (Khartoum 1989) pp.242-3.

(22) - "Khartoum Secret Dispatch" - 4 August 1945, quoted by Collins in Diamond & Burke, op. Cit., pp. 386-7.

(23) - Henderson, K.D.D., Set Under Authority, (London 1987). p. 176.

(24) كان الأعضاء الشماليون الآخرون هم: سرور رملي الزعيم القبلي، إبراهيم بدري (إداري) حبيب عبد الله (طبيب قبطي)، حسن أحمد عثمان (موظف حكومي).

(25) أنظر وقائع مؤتمر جوبا 1947، ص 46-71. (ملف محفوظ في مكتبة بروفسير محمد عمر بشير).

(26) أنظر، سياسة جنوب السودان - 16 ديسمبر 1946 - دار الوثائق القومية الخرطوم رقم 102010.

(27) - Albino, Oliver, The Sudan, A Southern View point, (London 1970) pp. 32-3.

(28) المصدر السابق، ص 32-33.

(29) المصدر السابق، ص 31. والجدير بالذكر إن مؤسسي هذا الحزب هم عبد الرحمن سلي، ستانسلاوس عبد الله بياساما، وبوث ديو.

(30) لمزيد من التفاصيل حول التمرد الأول (أغسطس 1955م) أنظر تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات جنوب السودان في أغسطس 1955م. (الخرطوم 1956م).

(31) ألبينو، سبقت الإشارة عليه ــ ص 37-78.

(32) تقرير اللجنة الدولية التي شكلها الحاكم العام 1954م ــ أنظر تاريخ السياسة والتعليم في السودان ــ الخرطوم 1990م. ص 203-211، رفعت هذه اللجنة تقريرها عام 1957م بعد الاستقلال.

(33) (محمد عمر بشير، خلفية النزاع، سبق ذكره ص 106.

(34) ألبينو، سبق ذكره، ص 41.

(35) المصدر السابق، ص 45.

(36) محمد عمر بشير، خلفية النزاع، ص 66.

(37) ألبينو، سبق ذكره ص 45.

(38) المصدر السابق، ص 47.

(39) محمد عمر بشير، خلفية النزاع، ص 149.

(40) المصدر السابق، ص 149.

(41) المصدر السابق، ص 209-211.

(42) كان العضو الجنوبي هو السيد/ لويجي أدوك أما الوزراء فكانوا كلمنت أمبورو وزيراً للداخلية وازبوني منديري وزيراً للمواصلات.

(43) محمد عمر بشير، خلفية النزاع، ص 155.

(44) المصدر السابق، ص 1550. وأنظر أيضاً ألبنو، سبق ذكره، ص 48–49.

(45) ألبينو، سبق ذكره، ص 50–51.

(46) المصدر السابق، ص 51.

(47) محمد عمر بشير، خلفية النزاع، ص 155.

(48) التقى كاتب هذه السطور في عام 1975م في كانو بنيجيريا بممثل نيجريا في ذلك المؤتمر وهو السيد مياتما سلي الذي كان حين انعقاد المؤتمر وزيراً في الحكومة الفدرالية وقد أفاد بأن الحكومة النيجيرية كانت متحمسة لحل الاشكال السوداني في إطار سلمي وإنه سعى لتقريب وجهات النظر بين الجنوبيين والشماليين وكان معجباً بصفة خاصة بالسيد الصادق المهدي ووليام دينق.

(49) أنظر محمد عمر بشير، خلفية النزاع، سبق ذكره.

(50) ألبينو، سبق ذكره، ص 48–49.

(51) محمد عمر بشير، خلفية النزاع، ص 154– 164.

(52) محمد عمر بشير، خلفية النزاع، ص 154– 164.

(53) ملف سونا، سبق ذكره، ص 21.

(54) أنظر منشورات وزارة الثقافة والإعلام (حكومة السودان، يونيو 1969م).

(55) تم إعدام جوزيف قرنق مع زميله عبد الخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ بعد فشل الإنقلاب الذي دبره الحزب الشيوعي ضد سلطة مايو في يوليو 1971م.

(56) مداولات مؤتمر إعادة تعمير الإقليم الجنوبي، الخرطوم 1982م، ص 281.

(57) كان الوفد السوداني يتكون بالإضافة إلى أبيل ألير من منصور خالد، وزير الخارجية، د. جعفر محمد علي بخيت وزير الحكومات المحلية، والسيد عبد الرحمن عبد اله وزير الخدمة العامة.

(58) أنظر ملف سونا، سبق ذكره ص 21.

(59) ظل كاربينو كوانين نائباً لجون قرنق لفترة طويلة ثم اختلف معه في أوائل التسعينات وكون فصيلاً منفصلاً بالإشتراك مع رياك مشار والذين وقعوا اتفاقية الخرطوم للسلام مع الحكومة السودانية في أبريل 1997م وكونوا ما يعرف (بجبهة الإنقاذ المتحدة)، أنظر وثائق المجلس الأعلى للسلام، الخرطوم 1997م.

(60) أنظر ملف سونا سبق ذكره.

(61) العلاقات الشمالية الجنوبية، سبق ذكره ص 82–106.

(62) جون قرنق قائد الحركة يحمل درجة الدكتوراة في الإقتصاد الزراعي من الولايات المتحدة وكان يشغل قبل قيادته منصب نائباً لمدير مركز دراسات الحكم الإقليمي ومن قادة الحركة أيضاً د. لام أكول المحاضر بكلية الهندسة بجامعة الخرطوم ود. رياك مشار ود. منصور خالد وزير خارجية نميري والموظف البارز في الأمم المتحدة ويوسف كوة القيادي القادم من جبال النوبة من خريجي جامعة الخرطوم (أنظر عدلان الحردلو: السلام والوحدة الوطنية)، منظور الحركة الشعبية لتحرير السودان ورقة قدمت لندوة تأبين بروفسير محمد عمر بشير، الخرطوم إبريل 1992م (غير منشورة) ص7.

(63) المصدر السابق، ص 80.

(64) المصدر السابق، ص 9، وقد سبق الحركة الشعبية في هذا الطرح أحمد الطيب زين العابدين ورفاقه الذين نادوا بهذا الطرح في كثير من الأوراق والندوات والمقالات فصارت مدرسة فكرية ذات وزن كبير.

(65) نفس المصدر ص 10.

(66) نفس المصدر ص 12.

(67) تشرذمت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان إلى فصائل متعددة كان أبرزها فصيل د. رياك مشار الذي وقع مؤخراً مع حكومة السودان اتفاقاً

عرف باتفاقية الخرطوم للسلام، إبريل 1997م والذي انضم إليه فيما بعد فصيل د. لام أكول عرف فيما بعد باتفاقية فشودة (سبتمبر 1997م).

(68) أنظر ملحق رقم (3)

(69) النص الكامل للمبادرة، أنظر ملحق 4.

(70) ملف سونا، ص 96–104.

(71) خطاب السيد متالي لوال أمام اللجنة الفنية للدستور، أنظر مذكرات اللجنة الفنية للدستور: الخرطوم 1967م.

الملاحـــــــق

ملحق رقم (1)

أبرز المبادرات والاتفاقات التي عقدت من أجل السلام في جنوب السودان 1964-1988:

(1) مؤتمر المائدة المستديرة، مارس 1965م.

(2) بيان 30 يمنيو 1969م.

(3) اتفاقية أديس أبابا 1972م.

(4) إعلان كوكادام بين التجمع الوطني لإنقاذ الوطن والحركة الشعبة لتحرير السودان 24 مارس 1986م.

(5) ميثاق السودان، الجبهة الإسلامية القومية، يناير 1987م.

(6) ندوة أديس أبابا الأولى للسلام، الأحزاب السودانية الأفريقية والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان أغسطس 1987م.

(7) بيان البحث عن السلام بكمبالا بين الأحزاب السودانية الأفريقية والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. سبتمبر 1987م.

(8) بيان نيروبي للبحث عن السلام بين الأحزاب السودانية الأفريقية والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. سبتمبر 1987م.

(9) ندوة أديس أبابا الثانية للسلام اتحاد الأحزاب السودانية الأفريقية، الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان 1988م.

(10) مبادرة السلام السودانية بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، نوفمبر 1988م.

(11) مبادرة السلام السودانية، بيان رئيس الوزراء، نوفمبر 1988م.

ملحق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة إبراهيم بدري للجنة تعديل الدستور

مايو 1951م

لم يمنع تكرار الكلمات الجذابة عن الحريات ودساتير الدول المجاورة والتأكيد على حقوق الإنسان والمساواة أمام القانون من ارتكاب الجرائم السياسية كالاغتيالات والسلب ومصادرة الممتلكات والاضطهاد والاحتيال والاعتقال وما إلى ذلك عن طريق الحكومات ضد معارضيهم وباسم الدستور. إن كتابة الدستور شيء أما تفعيله وتطبيقه فشيء آخر. كدولة ناشئة علينا أن نستفيد من أخطاء الأمم الأخرى وأن نتعلم من تجاربها فالدستور كالعباءة التي يجب ألا تكون ضيقة جداً أو واسعة لأنها في كلتا الحالتين لن تحقق الغرض.

ارتكبت مختلف الحكومات المجاورة مثل هذه الجرائم تحت تأثير التحزب السياسي وبالطبع فإن وجود الأحزاب في أي نظام سياسي أمر طبيعي أما نحن هنا فلدينا بجانب الأحزاب السياسية اختلافات أخرى كالطائفية والعرق واللغةِ بين الشمال والجنوب والاختلاف في طرق التفكير وأسلوب الحياة بين الحضر والبدو وتبلورت هذه الطائفية مؤخراً وأدت إلى اختلافات سياسية في الشمال. ومن حسن حظ الجنوب إنه لم يمر بهذه التجربة ولكن الخطر يظل قائماً إذا استطاعت أي من الطائفتين الدينيتين التي تنادي بأفكار سياسية معينة من فرض آراءها على هذا البلد.

يبدو إن أحد هذه الحزبين يدعو إلى الاتحاد مع مصر ـــ إحدى طرفي الحكم الثنائي ـــ ويبدو من استعجاله لحل سريع إن الحزب سيعتمد على الجهود المصرية وذلك لوجود نقص في الكوادر السودانية، وعلى رأس المال المصري لإحداث تنمية سريعة لموارد القطر.

أما الحزب الآخر فيبدو إنه ينادي بالاستقلال ويعتقد ذلك الحزب أنه من الأفضل أن يتحرك ببطء حتى ينال السودانيون أنفسهم التدريب الكافي إدارة شئونهم،

أما الموارد الوطنية فيمكن تنميتها بالصورة الطبيعية ولهذا يضمن عدم حدوث أي عوائق وفي رأي هذا الحزب أن الاستعجال غير المبرر لعملية التطور قد يؤدي إلى تعقد الأمور مما قد يؤدي إلى سلب الحقوق السياسية وأي حقوق أخرى ويعوق النظام الاجتماعي.

إذا كان كل الناس متفقين إما على الاستقلال أو الاتحاد مع مصر كهدف سياسي أخير فإن الاتفاق على الخطوات التي تؤدي إلى هذا الهدف ستكون سهلة مهما اختلفت السبل إلى ذلك، ولكن هذا الاختلاف حول الهدف الأخير جعل الاتفاق صعباً وبذلك صار من غير الممكن الاتفاق على الطريق الذي يمكن إتباعه.

لست هنا لأحكم لصالح حزب دون الآخر أو لطائفة دون الأخرى ولكن أعتقد بإخلاص في أمانة وصدق ووطنية كل المجموعات وكل المجموعات لها آراءها التي يجب أن يحترمها الآخرون ومناقشتها معهم إذا كانوا مخطئين. ولكن من الممكن فهم عدم الثقة الموجود الذي نبع من اعتقاد إحدى هاتين المجموعتين بأن الفوضى ستعم إذا تم الاستقلال كهدف نهائي للحكم الذاتي الكامل وذلك لأن طائفة معينة لها ماض لا ينسى ستتولى السلطة.

أما المجموعة الأخرى فتعتقد إن الاتحاد مع مصر يعني إنهاء الوطنية السودانية للأبد وتعتقد هذه المجموعة أيضاً إنه إذا تحالف البلدان فإن مثل هذا الحلف لن يصمد أمام تقلب أحداث العالم خاصة إذا كان واحداً من الحلفين ضعيف وفقير نسبياً وذلك لأن هنالك الإغراءات والحوافز أو حتى الإجبار ومن المحتمل أيضاً أن نرهب وتجبر على قبول ما سيشترطه الطرف الأقوى. قد يظن البعض أنني أسبق الأحداث ولكني أقول أننا الآن نعد دستور الحكم الذاتي الذي يقود إلى الاستقلال التام في نظر المجموعة التي تدعي الأغلبية أو مع الاتحاد مع مصر الذي تدعو إليه مجموعة مهمة.

ولهذا علينا أن نضع القواعد الدستورية بحيث نستطيع المحافظة على حقوق المجموعات المتخلفة والأقليات والمحافظة على الاستقلال المالي للبلد وتهدئة خواطر

الطرق (الدينية) ولن يتم ذلك دون تقديم حل عملي يسمح للبلد التقدم للأمام في جو طبيعي معافى.

يجب أن تكون الشجاعة والأمانة ووحدة الهدف مرشدنا في مناقشة كل مشاكلنا ويجب ألا نكتفي بإيجاد الحلول المؤقتة لكل مشكلة ولكن تقديم الضمانات اللازمة والصمامات الآمنة حتى تكون حلولنا ذات صفة دائمة.

إن الرأي القائل بأن الزمن كفيل بحل مشاكلنا لا يمكن أن ينطبق على حالة بلد كالسودان يحكمه نظام فريد ــ الحكم الثنائي ــ كما أنه بلد يتكون أكثر من ثلث سكانه من قبائل زنجية وثنية وحوالي ثلاثة مليون يتحدثون أكثر من خمسين لغة مختلفة الشيء الذي ليس له مثيل في العالم. بالإضافة إلى ذلك هناك أكثر من نصف مليون مسلم لا يتكلمون العربية ويعيشون حياة شبه بدائية ثم يأتي بعد ذلك البدو الذين تختلف أساليب حياتهم وتفكيرهم تمام الاختلاف عن سكان الحضر ولست هنا لتعداد المشاكل ولكن لتأكيد الحقائق المجردة. إن كل هذه المجموعات لا تثق في سكان الحضر وأن الزنوج الوثنيين لا يثقون في أي من المجموعات الأخرى وأن هذه المجموعات كلها لا تثق في بعضها البعض. هذا الوضع محزن ولكن لا بد من مواجهة المشاكل بدلاً من دفن رؤوسنا في الرمال.

بعض مشاكلنا الاجتماعية:

(1) النظام القبلي خاصة وسط البدو:

لا أؤمن أنا شخصياً بهذا النظام واعتقد أنه يعوق جهود الأمة ويعطي بعض الناس سلطات وراثية واسعة يمكن مقارنتها بالنظام الإقطاعي المشين أو بشيء يماثل نظام المهراجا في الهند. ولكن على الرغم مما يكتنف هذا النظام من سوء لكنه أقل ضرراً من الطائفية الدينية القاسية التي بذرت الكراهية والنفور وسببت الاختلاف حتى بين أفراد البيت الواحد وعلى كل حال فإن النظام القبلي أسلوب حياة يحافظ على القبيلة في إطارها الطبيعي ولذا فإننا نجد كل القبيلة أو معظمها يدين بالولاء لزعيمها

وربما أيضاً لزعيم روحي معين وذلك لأن الروابط أقوى بين أفراد القبيلة عنها عند أهل المدينة أو حتى أهل القرى.

عندما يحصل رجال القبيلة هؤلاء على الإدراك السياسي فإن رباطهم القبلي سيجعل أمر تحولهم الكامل إلى الطبقات العليا في الأمة أسهل من تحولهم إلى تجمع متنافر كأهل المدينة ولذلك ليس من المفترض تجاوز النظام القبلي المتميز.

بعض هذه القبائل ما زالت تعيش حياة بدوية مع ما فيها من تحركات موسمية لأماكن الرعي والمياه التي تقود في بعض الأحيان إلى البلدان المجاورة وليس لهم من حماية سوى أسماء زعمائهم الذين يعتمدون عليهم تماماً في حل مشاكلهم الداخلية والخارجية وقد يعرفون قليلاً أو لا شيء عن الأحوال في المناطق الحضرية فأساليب حياتهم وتفكيرهم تختلف تماماً عنا وقد يأتي اليوم الذي ينتهي فيه النظام القبلي ويظهر نظام أفضل وإلى أن يأتي ذلك الزمن ليس هناك سبيلاً عملياً لاستعجال ذلك كما أننا لا نملك الحق لنمنع زعماء أو شيوخ القبائل من حقوقهم إذا ما حاولنا إبعادها فإننا سنكون قد بذرنا الكراهية والشك بينهم وبين أهل المدن ودونما أن نحقق شيئاً يذكر. إنني أريد أن أسأل كيف ستتطور السلطات المحلية في ظل الدستور الجديد وما هي الضمانات التي تؤدي إى تطورها إلى حكومات محلية كاملة؟

(2) مشكلة الجنوب:

عندما أقول الجنوب لا أعني بذلك سكان المديريات الجنوبية الثلاثة وإنما أولئك أيضاً الذين يسكنون جنوب الفونج بمديرية النيل الأزرق وبعض سكان دارفور وجبال النوبة وكردفان وكما ذكرنا من قبل فكل هؤلاء الناس ليسو مسلمين ولا يتحدثون العربية ويتحدثون مع بعضهم البعض بصعوبة وليس هناك تقاليد أو عقيدة أو لغة أو ثقافة تجمع بينهم وبين أهل الشمال والرابط الوحيد هو الحدود السياسية التي يعود تاريخها إلى الغزو المصري في 1820م.

إن التعابير مثل أشقائنا في الجزء الجنوبي من الوطن وما شابهها والتي تستخدم للتعبير عن حسن النية تجاه هؤلاء الناس الذين كان آباؤنا حتى وقت قريب

يغيرون عليهم لاسترقاقهم وبيعهم وقد يقال أن نفس هذا الشيء كانت تمارسه الدول الأوروبية في نفس ذلك الوقت فهذه التعابير غير كافية لجعل أهل الجنوب ينسون مآسي الماضي ويغيروا نظرتهم نحونا ونحو مصر فقط بسبب أننا وفرنا لهم الحرية في الدستور وقد أكدت كلمات دساتير الدول المجاورة المساواة والحرية لكل مواطنيها الذين يتكلمون لغة واحدة ويعتنقون ديناً واحداً أو ربما دينين، فهل يستطيع أي شخص أن يقول أن ما يحدث في هذه البلدان وفقاً للدستور؟ وهل الحياة التي يعيشها فلاحيهم والطبقات الدنيا منهم أفضل من حياة الدينكا مثلاً؟

ما هي الضمانات التي وفرناها لاستمرار الاستقرار وتوفير الحرية وحق تقرير المصير لهؤلاء الناس علماً بأن الرابط الوحيد بينهم وبيننا هو الغزو المصري للسودان الذي أشرنا إليه من قبل.

(3) الاستقرار الداخلي واستمرار التقدم:

لا يتوقع من بعض قطاعات الجماعات المختلفة أن تثق في بعضها بسهولة أو تستسلم لمجموعة معينة دون خوف من قمع الحريات أو البطء في التنمية للتجاوزات الحزبية الطائفية أو لانعدام المعرفة بالأحوال المحلية باتجاهاتها وتقاليدها ولغاتها المختلفة. هنالك كثير من الأمثلة التي يمكن إيرادها من الدول المجاورة ذات الحضارة القديمة أو الجديدة حيث تجاوزات البوليس وشراء المؤيدين وتسلل الأفكار الهدامة والتي صارت أمراً يومياً سائداً فهل وفرنا الضمانات لمثل هذه الشرور؟ وفي هذا الإطار هل لي أن أسأل إذا كنا سنطلب مجلس وزراء كامل مسئول أمام البرلمان وصاحب السعادة الحاكم العام فهل فكرنا فيمن سيقوم بأعباء صاحب السعادة في حالة غيابه في إجازة أو في جولة عمل؟

(4) المالية:

الاستقرار المالي هو حجر الأساس في تكوين الأمم فعليها فقط يتم الاعتماد في رفاهيتها والنجاح في إدارة المالية لأي بلد يعتمد على أمانة المكلفين بهذا الأمر والحمد لله أن الأمانة متوفرة في رجالنا ولكن أيضاً فالمعرفة الجيدة بالأمور المالية أيضاً مهمة

ومع احترامي لكل مواطني بلدي فإنني أقول لا أعرف أحداً يمتلك هذه المؤهلات ويمتلك في نفس الوقت ثقة كل مواطنيه. بالإشارة إلى الأسباب التي ذكرناها إلا إذا أعطيت الحزبية سلطة غير محددة فإنها قد تعني لنا رجلاً يميل إلى إتباع برنامجاً خطراً.

بالإضافة إلى ذلك ما هي السلطات التي ستمنح للمستشار المالي إذا كان هناك من يتم تعيينه أو للجهة التي ستقوم بإدارة هذه الأمور؟ هل هناك أي ضمانات ضد ورير المالية الذي يقوم بالحصول على أغراض يقررها المجلس الذي قد يكون معظم أعضاءه من المتطرفين؟ أليس هناك سبب يدعونا للتفكير في إنشاء مجلس للشيوخ؟ ولكن هل سيكون لهذا المجلس سلطات مالية؟ والإجابة سلبية.

إنني أضع كل هذه الأسئلة كرجل غير حزبي أمام زملائي الشرفاء الذين يمثلون أحزابهم في هذه اللجنة، وأرجو صادقاً أن تتغلب وطنيتهم وفهمهم العميق لواجبهم في توجههم برغبة صادقة لخدمة وطنهم وألا يسمحوا للمصلحة الحزبية بأن تكون لها اليد آلعليا وإلا يكون هدفهم الرئيسي هو تحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال فقط على يد هذه المجموعة أو تلك.

لدي من الأسباب ما يجعلني أعتقد بأن مجرد الكسب الحزبي لن يكون هو موقفهم في هذه اللحظات الحرجة وأنهم سيضعون في حسبانهم مسئوليتهم الكبرى ويتذكروا أن مواطنيهم يتوقعون منهم توفير الحياة والحرية ليس فقط لأهل المدينة وإنما لكل الأمة وإن أعمالهم سيسجلها لهم التاريخ.

الخلاصة:

1. يحتاج الأمر إلى متنبئ كبير ليتنبأ عن من سيحصل على الأغلبية في البرلمان الجديد وهنا يقتضي أن الضمانات التي توفر ضد سيطرة متطرفة على البرلمان لا تعني عملاً عدائياً ضد حزب أو جهةٍ معينة لأن مصالح البلد يجب أن يكون لها الاعتبار الأول مهما يكن لون الحزب الذي يتولى السلطة من أجل هذا ولأسبابٍ أخرى اتفقنا على أن يكون هنالكَ مجلس للشيوخ بجانب البرلمان كصمام أمان.
2. مرة أخرى اتفقنا جميعاً أن هذا الدستور الذي نبحث فيه قد أعد لفترة انتقالية وأنه عاجلاً أو آجلاً سيعود إلى تقرير المصير وأنه في حالة توفر الحريات وتطبيق مواد هذا الدستور سيبنى مستقبل هذا البلد أما أن يكون مستقلاً أو متحداً مع مصر أو مرتبطاً بها فدرالياً وعملياً فعلينا أن نعمل على أن تتمتع كل الطوائف والجهات والأحزاب بكل الحقوق التي تعطيها كامل الحرية لتختار الوضع الذي ترضاه دون ضغوط داخلية أو خارجية.
3. علينا إذا كنا نريد أن نخلق جواً من الثقة المتبادلة والتعاون الكامل أثناء الفترة الانتقالية أنّ يؤخذ كأمر مسلم به وبقلب مفتوح وثقة تامة صدق وطنية كل شخص أن يتفق على احترام أي رأي يقوله أي شخص. علينا اعتبار هذه المواضيع بكل الصراحة والشجاعة وعندما نقنع أنفسنا بوجهتنا فعلينا البحث عن الحلول اللازمة والضمانات التي تحميها. يجب علينا ألا نرفضها إلا عندما نكتشف أنها تعمل مباشرة ضد التوجه نحو الحكم الذاتي أو أنها تتصل بمواضيع دون سند قانوني في دساتير الدول التي اقتبسنا منها دستورنا.

علينا ألا ننسى أن الحكم الذاتي الذي نسعى إليه وسيلة وليس غاية وعلينا بقدر الإمكان تنويع أساليبنا واستنباط الوسيلة التي تقود إلى الهدف المنشود.

4. عندما أقول هذا لا أعني أننا نقبل حكماً ذاتياً ناقصاً ومشوهاً. لا لقد اتفقنا على أن نطلب حكماً ذاتياً كاملاً وأريد أن أطمئن على ألا يكون لأي حزب متطرف ويملك الأغلبية الفرصة في استغلال الفترة الانتقالية بين الحكم الذاتي وتقرير المصير

ويعطل النظام ويعطي الحكومة الثنائية الفرصة للتدخل بشكـــــل يــؤدي للإطاحـــة بالدستور وتأخير تقدمنا السياسي.

ملحق رقم (3)

إعلان كوكادام

24 مارس 1986م

مشروع برنامج للعمل الوطني

1. انطلاقاً من تجربة السنوات الماضية في فترة ما بعد الاستقلال واستقراء لبطولات شعبنا في كفاحه ضد كل مظالم القهر والطغيان والتي عبر عنها تاريخه المعاصر في ثورتين عظيمتين في عقدين من الزمان، ورفضنا كل أشكال الدكتاتورية وإلزاماً تاماً بالخيار الديمقراطي وإيماناً بضرورة خلق سودان جديد يتمتع فيه الإنسان السوداني بالتحرر الكامل من القيود والظلم والجهل والمرض والتمتع بمعطيات النظام الديمقراطي والتحرر من العنصرية والقبلية ومن كافة أسباب الفصل والتباين وسعياً جاداً لإيقاف النزيف الناتج عن الاقتتال في أرض الوطن واقتناعاً تاماً بأن عملية السودان الجديد يجب أن تبدأ بانعقاد مؤتمر دستوري قومي، وإدراكاً بضرورة قيام المؤتمر على أسس سليمة فإن التجمع الوطني لإنقاذ البلاد والحركة الشعبية لتحرير السودان يقدمان المقترحات التالية في هذا الإعلان لتهيئة المناخ الضروري لانعقاد المؤتمر الدستوري.
2. إن وفد التجمع الوطني لإنقاذ البلاد ووفد الحركة الشعبية لتحرير السودان يتفقان على أن الخطوات الضرورية لتهيئة المناخ الملائم لانعقاد المؤتمر الدستوري المقترح هي:ـ

أ) على القوة السياسية والحكومة القائمة أن تعلنا التزامهما بأن هدف المؤتمر الدستوري هو مناقشة قضايا السودان الأساسية وليس ما يسمى بقضية الجنوب وذلك وفق الأجندة الواردة في هذا الإعلان.

ب) رفع حالة الطوارئ.

ج) إلغاء قوانين سبتمبر 1983م وجميع القوانين المقيدة للحريات.

د) اعتماد دستور 1956م المعدل في 1964م مع تضمين الحكم الإقليمي وكافة القضايا الأخرى التي تجمع عليها كل القوى السياسية.

ه) إلغاء الاتفاقات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأجنبية والتي تؤثر على السيادة الوطنية.

و) السعي المتواصل من الطرفين لاتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتحقيق وقف إطلاق النار.

3. تؤمن الحركة الشعبية لتحرير السودان بضرورة الالتزام المعلن من قبل كافة القوى السياسية والحكومة القائمة بأن على تلك الحكومة حل نفسها واستبدالها بحكومة جديدة ومؤقتة للوحدة الوطنية تمثل كافة القوى السياسية بما فيها الحركة الشعبية والقوات المسلحة وفقاً لما سيتفق عليه في المؤتمر الدستوري المقترح، وإن هذا الالتزام يشكل شرطاً أساسياً لانعقاد المؤتمر، وعليه فقد اتفق الطرفان على ضرورة مناقشة هذه النقطة بإسهاب وتأجيل ذلك ليتم في المستقبل القريب.

4. اتفق الطرفان أن ينعقد المؤتمر الدستوري المقترح تحت شعار السلام، العدل، المساواة والديمقراطية، كما اتفق الطرفان أن تتضمن أجندة المؤتمر الآتي:-

1- مسألة القوميات.
2- المسألة الدينية.
3- الحقوق الأساسية للإنسان.
4-نظام الحكم.
5- التنمية والتنمية غير المتوازنة.
6- الموارد الطبيعية.
7- القوات النظامية والترتيبات الأمنية.
8- مسألة الثقافة والتعليم والإعلام.
9- السياسة الخارجية.

اتفق الطرفان بأن الأجندة أعلاه لا تشمل بالضرورة كل نقاط النقاش.

5. اتفق الطرفان مبدئياً على أن ينعقد المؤتمر الدستوري المقترح في الخرطوم خلال الأسبوع الثالث من يونيو 1986م على أن تسبقه اجتماعات تمهيدية، يتم انعقاد المؤتمر بعد أن تقوم الحكومة القائمة بتوفير وإعلان الضمانات الأمنية وتهيئة المناخ المناسب والضروري.
6. واعتباراً لأهمية التشاور المتواصل بينهما فقد اتفق الطرفان على تكوين لجنة مشتركة للمتابعة تضم خمسة أعضاء من كل جانب.
7. بإصدار هذا الإعلان يناشد الطرفان الشعب السوداني ممثلاً في أحزابه السياسية المختلفة ونقاباته وهيئاته للعمل المتجرد لتحقيق أهداف هذا الإعلان.

عاش نضال الجماهير السودانية.

ع/ التجمع الوطني لإنقاذ البلاد
سكرتير عام التجمع لإنقاذ البلاد

ع/ الحركة الشعبية لتحرير السودان
نائب القائد الأعلى ونائب رئيس اللجنة التنفيذية

ملحق رقم (4)
مبادرة السلام السودانية
اتفاق الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان
أديس أبابا في 16 نوفمبر 1988م

انطلاقاً من فهمنا العميق لكل معاناة شعبنا السوداني الصبور والتواق للسلام وإيماناً منا بوحدة البلاد شعباً وتراباً ورفضاً لكل السياسات التي ترمي إلى تصعيد الحرب والدمار والشقاء بكل أشكالها التي ستؤدي إلى تفريق وحدة الصف وإيماناً منا بضرورة العمل المتواصل لإثراء وتكريس الحياة الديمقراطية في ربوع السودان الحبيب واقتناعاً تاماً بين الطرفين بأن السلام الحقيقي في السودان لا يمكن تأطيره في مشكلة الجنوب بل لا بد من النظر على أساس أن مشاكلنا قومية الأصل وعليه لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار الجاذ الواضح والمتواصل بين كافة القوى السياسية السودانية على أساس من المساواة في المؤتمر القومي الدستوري المرتقب.

فإن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان والحزب الاتحادي الديمقراطي بعد حوار وطني وصريح ومخلص توصلا في هذا المنعطف الخطير في مسيرة بلادنا إلى إبرام هذا الاتفاق وإعلانه إلى جماهير شعبنا السوداني كافة.

1) بما أن قيام المؤتمر الدستوري ضرورة وطنية ملحة توجب على كافة القوى السياسية العمل الدءوب والمخلص لتهيئة المناخ الملائم لقيام المؤتمر، توصل الطرفان إلى الاقتناع التام بأن العوامل الأساسية والضرورية لتهيئة المناخ الملائم هي:

أ/ بما أن الموقف الثابت للحركة هو إلغاء قوانين سبتمبر واستبدالها بقوانين 1974م إلا أنه في هذه المرحلة وانطلاقاً من حرصها على قيام المؤتمر الدستوري تتفق مع حزب الاتحادي الديمقراطي وإلى حين انعقاد المؤتمر الدستوري على

تجميد مواد الحدود وكافة المواد ذات الصلة المضمنة في قوانين سبتمبر 1983م وألا تصدر أية قوانين تحتوي على مثل تلك المواد وذلك إلى حين انعقاد المؤتمر القومي الدستوري والفصل نهائياً في مسألة القوانين.

2) إلغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى والتي تؤثر على السيادة الوطنية.

3) رفع حالة الطوارئ.

4) وقف إطلاق النار.

(ب) تشكل لجنة تحضيرية قومية لتقوم بالتمهيد والإعداد لانعقاد المؤتمر القومي الدستوري لتضع مشروع جدول أعماله وتحديد مكانه وإجراءات انعقاده، وتعقد اللجنة اجتماعها الأول حال تشكيلها.

(ج) وافق الطرفان على أن ينعقد المؤتمر القومي الدستوري في مكان تقرره اللجنة التحضيرية القومية حيث تتوفر كل الضمانات الأمنية التي ترضي الأطراف المعنية.

(د) اتفق الطرفان على ضرورة انعقاد المؤتمر القومي الدستوري في تاريخ 88/12/31 في حالة تنفيذ البنود الواردة ذكرها في هذا الاتفاق بما يرضي الأطراف المعنية.

(هـ) يناشد الطرفان كافة القوى السياسية السودانية ضرورة الانضمام الفوري لهذا الجهد الوطني المخلص من أجل السلام واستقرار البلاد.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في أديس أبابا في اليوم السادس عشر من شهر نوفمبر 1988م.

السيد/ محمد عثمان الميرغني	الدكتور جون قرنق
زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي	رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان
	وقائد عام الجيش الشعبي

المراجع

مراجع عربية

- عادل رضا، الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان، الإسكندرية 1975م.
- علي عبد الله، الحكم والإدارة في السودان، القاهرة 1986م.
- بشير محمد سعيد، الزعيم الأزهري وعصره، القاهرة 1990م.
- حسن إبراهيم، محمد علي في السودان: دراسة لأهداف الفتح التركي المصري، الخرطوم، بدون تاريخ.
- خضر حمد ـ مذكرات خضر حمد (الشارقة 1980م).
- ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي في السودان، الخرطوم 1986م.
- مدثر عبد الرحيم والطيب زين العابدين (تحرير)، الإسلام في السودان، الخرطوم 1987م.
- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، الخرطوم 1903م.
- الصادق المهدي، الإسلام ومسألة جنوب السودان، الخرطوم 1985م.
- ملف سونا عن مشكلة الجنوب، الخرطوم 1986م.
- أحمد شوقي محمود، التجربة الديمقراطية في السودان، المخاطر التي تهددها وكيفية حمايتها، القاهرة 1986م.

Bibliography

- Abd al-Rahim, Muddathir, Imperialism and Nationalism in the Sudan:A Study in Constitutional and Political Development 1899-1956, (Oxford, Claredon Press,1969).
- Raphael, Badal & Others (eds), Sudan since Independence: Studies of the Political Development since 1956, (Aldershot, Gomer Publishing Co. 1986.
- Alier, Abel, southern Sudan, Too Many Agreements Dishonoured, Exeter: Ithaca Press 1990
- Beshir, Mihammed Omer, The southern Sudan: Background to Conflict (London, C. Hurst, 1968).
- ______, Revolution and Nationalism in the Sudan (London, Rex Collings, 1974).
- Collings, Repert, O., The Southern Sudan in Historical Prespective(Tel Aviv, 1975).
- Deng, Francis, M., Africans of Two World: The Dinka in Afro-Arab Sudan, (new Haven, Y.U.P. 1978).
- Khalid, Mansur, Nimeri and the Revolution of Dismacy, (London,1985).
- _____, John Garang Speak, (London 1987).
- _____, The Government they Deserve, The Role of the Elite in the Sudan's Political Evolution, (London 1990).
- Dunston, M. Wai (ed), The Southern Sudan: The Problem Of National Integration (London 1973).
- John Obert Voll & Sarah P. Voll< The Sudan, Unity & Diversity in a Multicultural State (London 1985)
- Albino, Oliver, The Sudan, A Southern Viewpiont (London 1970).